

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الثلاثاء 21 أكتوبر 2025

نشاطات الوزير

أشرف على إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية .. بداري: ترسيخ مسار التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس الاثنين بالجزائر العاصمة، على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية الجزائرية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية، في خطوة تهدف لترسيخ مسار التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي.

أوضح بداري، في كلمة ألقاها بالمناسبة، أن "العملية تمثل خطوة فارقة في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية، وتشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر".

وأكد الوزير أن المنصة الرقمية تتيح للطلبة والأساتذة الباحثين اقتناء كتب ديوان المطبوعات الجامعية عبر الأنترنت باستخدام البطاقة الذهبية، مشيراً إلى أنه ابتداء من شهر نوفمبر القادم سيتمكن الراغبون من خارج الوطن من شراء الكتب إلكترونياً.

كما أعلن بداري عن إمكانية اشتراك الطلبة في المكتبة الرقمية مقابل مبلغ رمزي قدره 300 دينار سنوياً، وهو "ما يجسد الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية ويعزز مبدأ ديمقراطية التعليم وإتاحة المعرفة للجميع، في حين تبقى باقي الوثائق الرقمية والمحتويات الأكاديمية متاحة مجاناً للتحميل والإطلاع".

وبالمناسبة، قام الوزير بإطلاق عملية اقتناء الكتب من هذه المنصة، بشراء كتاب حول حياة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر.

وتتضمن هذه المكتبة الرقمية (st.iqraa.opu.dz) أكثر من 110.990 مورداً إلكترونياً متنوعاً، من بينها 4.154 كتاباً صادراً عن ديوان المطبوعات الجامعية و90.794 أطروحة دكتوراه، إلى جانب 380 كتاباً في اللغة العربية وضعها المجلس الأعلى للغة العربية تحت تصرف المنصة.



تضم أكثر من 110 آلاف
مورد إلكتروني
إطلاق المكتبة
الرقمية لديوان
المطبوعات الجامعية
ص 4

تضم أكثر من 110 آلاف مورد إلكتروني إطلاق المكتبة الرقمية لديوان المطبوعات الجامعية

• الكتب متاحة بمبلغ رمزي للطلبة والدفع بالدولار للراغبين في اقتناء الكتب خارج الوطن

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية الرائدة في نشر وتوزيع الكتب الجامعية في الجزائر والتي تضم أكثر من 110 آلاف مورد إلكتروني.



رشيدة دبوب

● مراسم إطلاق المكتبة الرقمية الجديدة جرت أمس بمقر الوزارة، بحضور ممثلي الهيئات التي شاركت في إثراء هذه المكتبة بالكتب والمراجع المهمة، أكد خلالها الوزير بداري في كلمته بالمناسبة أن إطلاق هذه المكتبة لحظة فارقة في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية. وتضم المكتبة 110 آلاف و 990 موردا رقميا أو إلكترونيا، من بينها 4154 لديوان المطبوعات الجامعية و90794 أطروحة دكتوراه و380 كتابا في اللغة العربية وضعت تحت تصرف المكتبة الإلكترونية من المجلس الأعلى للغة العربية و124 كتابا في تاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وتاريخ ثورة نوفمبر 1954 مقدمة من قبل وزارة المجاهدين و15546 براءة اختراع وطنية ودولية، مصدرها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية. وأضاف بداري أنه يمكن للأساتذة الباحثين اقتناء الكتب من الديوان الوطني للمبيمات الجامعية عبر الدفع الإلكتروني، أما الطلبة فقد شدد الوزير على أنه بإمكانهم اقتناء هذه الكتب مقابل مبلغ رمزي قيمته 300 دينار،

الخطوة تشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر، تجسيدا لرؤية الدولة في رقمنة المعرفة وإتاحتها للجميع، كما تصبو الوزارة وديوان المطبوعات الجامعية إلى الوصول إلى 500 ألف وثيقة إلكترونية بحلول سنة 2027، في هدف طموح يعكس إرادة التطور، والرغبة في التأثير الإيجابي وصناعة مستقبل جامعي رقمي.

ر.د

الوطني للملكية الصناعية لمشاركتهم في إثراء المكتبة الإلكترونية للديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. وتأتي هذه المبادرة في إطار المساعي الاستراتيجية للوزارة لتعزيز التحول الرقمي وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية وتوفير بيئة رقمية متكاملة تتيج للطلبة والباحثين والأساتذة الوصول السهل إلى المعرفة والمصادر الأكاديمية. وتؤكد وزارة التعليم العالي أن

تكريسا لدمقرطة التعليم في الجزائر، وبداية من نوفمبر المقبل يمكن اقتناء هذه الكتب وتحميلها من الراغبين في ذلك خارج الوطن بالدفع بالدولار. وتبقى كل المحتويات الأخرى، يضيف الوزير، متاحة لضمان المعرفة للجميع وترسيخ فكرة الجامعة المفتوحة والاجتماعية وفي خدمة الجميع، موجها شكر وزارة التعليم العالي إلى كل من وزارة المجاهدين والمجلس الأعلى للغة العربية والمعهد



لتعزيز التحول الرقمي
في مؤسسات التعليم العالي

إطلاق أول مكتبة جامعية رقمية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الرائدة في نشر وتوزيع الكتب الجامعية في الجزائر.

وتأتي هذه المبادرة في إطار المساعي الاستراتيجية لوزارة تعزيز التحول الرقمي وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية وتوفير بيئة رقمية متكاملة تتيح للطلبة والباحثين والأساتذة الوصول السهل إلى المعرفة والمصادر الأكاديمية. كما تضم المكتبة الرقمية أكثر من 110 ألف وثيقة إلكترونية متنوعة، تشمل كتب ديوان المطبوعات الجامعية، ومذكرات الدكتوراه بالتعاون مع المركز الوطني للتوثيق العلمي والتقني (CERIST) وكتب المجلس الأعلى للغة العربية، ومشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، بالإضافة إلى قاعدة بيانات موسعة لبراءات الاختراع بالتعاون مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI).

وتتميز المكتبة الرقمية بواجهة حديثة وسهلة الاستخدام، وأدوات رقمية متقدمة تتيح البحث الذكي، والقراءة المباشرة، والتحميل عبر مختلف الأجهزة، مع نظام اشتراك سنوي رمزي قدره 300 دينار جزائري يمنح للطلاب والولوج إلى جميع الوثائق الإلكترونية المتاحة وكذا تحميل الكتاب الإلكتروني حالياً بالدينار الجزائري. كما يمكن اقتناء الكتب الإلكترونية على الخط بالدولار بداية من شهر نوفمبر على المستوى العالمي.

وأكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن هذه الخطوة تشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر وتجسيدا لرؤية الدولة في رقمنة المعرفة وإتاحتها للجميع. كما تصبو الوزارة وديوان المطبوعات الجامعية إلى الوصول إلى خمس مئة ألف وثيقة إلكترونية بحلول سنة 2027، في هدف طموح يعكس إرادة التطور، والرغبة في التأثير الإيجابي وصناعة مستقبل جامعي رقمي.

إطلاق أول مكتبة رقمية جامعية تضم أكثر من 110 ألف وثيقة علمية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، بالجزائر العاصمة، على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية الجزائرية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية، في خطوة تهدف لترسيخ مسار التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي.



■ حفيظة نورة

■ وأوضح بداري، في كلمة ألقاها بالمناسبة، أن "العملية تمثل خطوة فارقة في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية، وتشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر". وأكد الوزير أن المنصة الرقمية تتيح للطلبة والأساتذة الباحثين اقتناء كتب ديوان المطبوعات الجامعية عبر الإنترنت باستخدام البطاقة الذهبية، مشيراً إلى أنه ابتداء من شهر نوفمبر القادم سيتمكن الراغبون من خارج الوطن من شراء الكتب إلكترونياً.

كما أعلن بداري عن إمكانية اشتراك الطلبة في المكتبة الرقمية مقابل مبلغ رمزي قدره 300 دينار سنوياً، وهو "ما يعيد الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية ويعزز مبدأ ديمقراطية التعليم وإتاحة المعرفة للجميع، في حين تبقى باقي الوثائق الرقمية والمحتويات الأكاديمية متاحة مجاناً للتحميل والإطلاع".

وبالمناسبة، قام الوزير بإطلاق عملية اقتناء الكتب من هذه المنصة بشراء كتاب حول حياة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر.

وتضم هذه المكتبة الرقمية (st.jqraa.opu.dz) أكبر من 110.990 مورداً إلكترونياً متنوعاً، من بينها 4.154 كتاباً صادراً عن ديوان المطبوعات الجامعية و 90.794 أطروحة دكتوراه، إلى جانب 380 كتاباً في اللغة العربية وضمها المجلس الأعلى للغة العربية تحت تصرف المنصة.

كما تتضمن المكتبة 124 كتاباً في تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية وثورة أول نوفمبر 1954، وهي منشورات وضعها المركز

كما تقرر برعجة الجلسة الثالثة الأسبوع القادم لمواصلة دراسة الجوانب التقنية المتبقية خدمة لمصلحة الأستاذ الجامعي والصالح العام. وتؤكد نقابات الأساتذة على غرار تنسيقية السناجب دعمها الدائم لنهج الحوار والتنسيق بما يميز الاستقرار والشفافية داخل الأسرة.

تجدر الإشارة أنه شارك ممثل نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي لحضر مداح، في الاجتماع الثاني المخصص لمناقشة وآراء النقاط المتعلقة بمنصة التحويل، حيث قدم المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي مجموعة من المقترحات بشكل رسمي إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يضم أربعة محاور أساسية وبسيطة تساهم في تأسيس منصة التحويل متمثلة في الملف المطلوب لإبداء طلب التحويل، معايير الترتيب وشبكة التقييم، آلية معالجة الملفات، مبادئ أساسية يعتمد عليها في دراسة الملفات الجامعية

وتأتي هذه المبادرة في إطار "المساعي الاستراتيجية للوزارة لتعزيز التحول الرقمي وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية، وتوفير بيئة رقمية متكاملة تتيح للطلبة والباحثين والأساتذة الوصول السهل إلى المعرفة والمصادر الأكاديمية".

وزارة التعليم العالي تدرس مشروع تحويلات الأساتذة الجامعيين

وعقدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اجتماع الجلسة الثانية الخاصة بمشروع منصة التحويلات الجامعية، وذلك في إطار التنسيق المستمر مع نقابات الأساتذة لضبط الجوانب التنظيمية والقانونية التي تضمن الشفافية والعدالة في معالجة ملفات التحويل.

وقد تم خلال الجلسة عرض ومناقشة مقترحات عملية لتحسين المنصة وضمان تسييرها العادل، في ظل التأكيد على أهمية إشراك النقابات في كل مراحل إعداد وتطبيق المشروع.

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 تحت تصرف المنصة.

وفي السياق ذاته، تم إدراج 15.546 براءة اختراع وطنية ودولية ضمن محتويات المكتبة، بالتعاون مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، ما يتيح للطلبة والباحثين إمكانية الإطلاع على الابتكارات الوطنية والدولية وتعزيز ثقافة البحث والتطوير. للإشارة، تهدف الوزارة إلى بلوغ 500 ألف وثيقة إلكترونية بحلول سنة 2027، بما يعكس إرادة قوية لتطوير المنظومة الجامعية وتوفير بيئة رقمية متقدمة تساهم في صناعة مستقبل جامعي معرفي. كما وقع بالمناسبة ديوان المطبوعات الجامعية مجموعة اتفاقيات تعاون مع كل من المجلس الأعلى للغة العربية، المركز الوطني للتوثيق العلمي والتقني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

بأكثر من 110 ألف وثيقة إلكترونية متاحة للطلبة
والباحثين

ترسيخ مسار التحول الرقمي في القطاع ياطلاق المكتبة الرقمية الجامعية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس الإثنين
بالعاصمة، على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية
الجزائرية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية، في خطوة تهدف
لترسيخ مسار التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي.



ليلى. س

أوضح بداري،
في كلمة
ألقاها
بالمناسبة
إشرافه على
الإطلاق
الرسمي لـ
المكتبة
الرقمية
الجامعية
التابعة لـ

ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الرائدة في نشر وتوزيع الكتب
الجامعية في الجزائر، أن إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية «تمثل خطوة فارقة
في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية، وتشكل لبنة أساسية في مسار التحول
الرقمي للتعليم العالي في الجزائر».

وتأتي هذه المبادرة في إطار المساعي الاستراتيجية للوزارة لتعزيز التحول
الرقمي وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية، وتوفير بيئة رقمية متكاملة تتيج
للطلبة والباحثين والأساتذة الوصول السهل إلى المعرفة والمصادر
الأكاديمية.

وتضم المكتبة الرقمية أكثر من 110 ألف وثيقة إلكترونية متنوعة، تشمل
كتب ديوان المطبوعات الجامعية، ومذكرات الدكتوراه بالتعاون مع المركز
الوطني للتوثيق العلمي والتقني، وكتب المجلس الأعلى للغة العربية،
ومنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول
نوفمبر 1954، إلى جانب قاعدة بيانات موسعة لبراءات الاختراع بالتعاون مع
المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المكتبة الرقمية تتميز بواجهة حديثة وسهلة
الاستخدام، وأدوات رقمية متقدمة تتيح البحث الذكي، والقراءة المباشرة،
والتحميل عبر مختلف الأجهزة، مع نظام اشتراك سنوي رمزي قدره 300 دينار
جزائري يمنح للطلابولوج إلى جميع الوثائق الإلكترونية المتاحة وكذا
تحميل الكتاب الإلكتروني حاليا بالدينار الجزائري وكما يمكن اقتناء الكتب
الإلكترونية على الخط بالدولار بداية من شهر نوفمبر على المستوى العالمي.
كما تؤكد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن هذه الخطوة تشكل لبنة
أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر، وتجسيدا لرؤية
الدولة في رقمنة المعرفة وإتاحتها للجميع.

كما تصبى الوزارة وديوان المطبوعات الجامعية إلى الوصول إلى 500 ألف
وثيقة إلكترونية بحلول سنة 2027، في هدف طموح يعكس إرادة التطور،
والرغبة في التأثير الإيجابي، وصناعة مستقبل جامعي رقمي.

استكمالاً لمسار التحول الرقمي للقطاع إطلاق أول مكتبة رقمية جامعية



إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية الجزائرية

ص 5

ص 1

استكمالا لمسار التحول الرقمي للقطاع

إطلاق أول مكتبة رقمية جامعية

الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 تحت تصرف المنصة. كما أدرجت ضمن المنصة أو المكتبة الرقمية كذلك 15.546 براءة اختراع وطنية ودولية وتم ذلك بالتعاون مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وهو ما يسهل على الطلبة إمكانية الإطلاع على الابتكارات الوطنية والدولية وتعزيز ثقافة البحث والتطوير. وشهد حفل إطلاق المكتبة الرقمية توقيع الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية مجموعة من اتفاقيات التعاون مع كل من المجلس الأعلى للغة العربية، المركز الوطني للتوثيق السمعي والتقني، المركز الوطني الجزائري للملكية الصناعية، والمركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. وتسمى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلوغ 500 ألف وثيقة إلكترونية مع حلول سنة 2027 وهو ما يعكس الإرادة القوية لها لتطوير المنظومة الجامعية وتوفير بيئة رقمية تسهم في صناعة مستقبل جامعي معرفي. وتأتي خطوة إطلاق جامعة رقمية في إطار المساعي التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعزيز التحول الرقمي وتطوير المنظومة التعليمية الجامعية، وتوفير بيئة رقمية متكاملة تتيح للطلبة والباحثين والأساتذة الوصول السهل إلى المعرفة والمصادر الأكاديمية. وللتذكير فإن هذه العملية تأتي بعد خطوات مماثلة عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يتبع منذ سنوات مسارا في مجال رقمنة جميع إجراءاته الإدارية وخدماته، حيث أصبح تسجيل الطلبة من المرحلة الأولى - أي اختيار شعبية الدراسة - إلى غاية التخرج، يتم عن بعد عبر منصات رقمية وضعت لهذا الغرض، كما تمت رقمنة الخدمات الجامعية من نقل وإيواء وإطعام وغيرها.

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمس "المكتبة الرقمية الجامعية" التي تضم 110 آلاف وثيقة ومطبوعة، وهي تابعة للديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وذلك استكمالا لمسار التحول الرقمي الذي تعرفه الجامعة والبلاد ككل. وقد جرت عملية إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية بمقر الوزارة تحت إشراف الوزير، كمال بداري، وإطارات من الوزارة، وقال بداري في كلمة له بالمناسبة أن هذه العملية تمثل خطوة فارقة في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية، وتشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر. وأضاف بأن هذه المكتبة الرقمية تتيح للطلبة والأساتذة الباحثين اقتناء كتب ديوان المطبوعات الجامعية عبر الإنترنت باستخدام البطاقة الذهبية، معلنا أنه بداية من شهر نوفمبر المقبل سيتمكن الراغبون من خارج الوطن من شراء الكتب إلكترونيا، وأوضح في نفس الوقت إمكانية اشتراك الطلبة في المكتبة الرقمية هذه بمبلغ رمزي يقدر بـ 300 دينار سنويا، وهي خطوة أخرى - حسب - تجسد الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وتعزز مبدأ ديمقراطية التعليم وإتاحة المعرفة للجميع، فيما تبقى بقية الوثائق الرقمية والمحتويات الأكاديمية متاحة مجانا للتحميل والإطلاع. وفي خطوة عملية مباشرة قام الوزير كمال بداري بإطلاق عملية اقتناء الكتب من المنصة بشراء كتاب حول حياة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر. وتضم المكتبة الرقمية الجامعية أكثر من 110.990 موردا إلكترونيا متنوعا، من بينها 4154 كتابا صادرا عن ديوان المطبوعات الجامعية، و90.794 أطروحة دكتوراه، وكذا 380 كتابا في اللغة العربية وضعها المجلس الأعلى للغة العربية تحت تصرف المنصة، وأيضا 124 كتابا في تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية وثورة أول نوفمبر 1954، وضعها المركز

تحتوي على 100 ألف وثيقة إلكترونية متنوعة

إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية

90794 أطروحة دكتوراه، إلى جانب 380 كتاب في اللغة العربية وضعها المجلس الأعلى للغة العربية تحت تصرف المنصة. كما تتضمن 124 كتاب في تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية وثورة أول نوفمبر 1954، وهي منشورات وضعها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 تحت تصرف المنصة. وتم إدراج 15546 براءة اختراع وطنية ودولية ضمن محتويات المكتبة، بالتعاون مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، ما يتيح للطلبة والباحثين إمكانية الاطلاع على الابتكارات الوطنية والدولية وتعزيز ثقافة البحث والتطوير. وتهدف الوزارة إلى بلوغ 500 ألف وثيقة إلكترونية بحلول 2027.

وبالمناسبة، وقع ديوان المطبوعات الجامعية مجموعة اتفاقيات تعاون مع كل من المجلس الأعلى للغة العربية، المركز الوطني للتوثيق العلمي والتقني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.



وإتاحة المعرفة للجميع، فيما تبقى باقي الوثائق الرقمية والمحتويات الأكاديمية متاحة مجاناً للتحميل والاطلاع.

وبالمناسبة، قام الوزير بإطلاق عملية اقتناء الكتب من هذه المنصة بشراء كتاب حول حياة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر.

وتضم المكتبة الرقمية (st.iqraa.opu.dz) أكثر من 110.990 مورد إلكتروني متنوع، بينها 4154 كتاب صادر عن ديوان المطبوعات الجامعية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، على الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية الجامعية الجزائرية التابعة لديوان المطبوعات الجامعية، في خطوة تهدف لترسيخ مسار التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي. كريمة. ت

أوضح بداري، في كلمته بالمناسبة أن العملية تمثل خطوة فارقة في مسار رقمنة الجامعة الجزائرية، وتشكل لبنة أساسية في مسار التحول الرقمي للتعليم العالي في الجزائر، مشيراً إلى أن المنصة الرقمية تتيح للطلبة والأساتذة الباحثين اقتناء كتب ديوان المطبوعات الجامعية عبر الأنترنت باستخدام البطاقة الذهبية، حيث سيتمكن الطلبة من خارج الوطن ابتداء من نوفمبر القادم من شراء الكتب إلكترونياً.

كما أعلن بداري عن إمكانية اشتراك الطلبة في المكتبة الرقمية مقابل مبلغ رمزي قدره 300 دينار سنوياً، وهو ما يجسد، حسب، الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية ويعزز مبدأ ديمقراطية التعليم

LANCEMENT
DE LA BIBLIOTHÈQUE
NUMÉRIQUE
UNIVERSITAIRE

**110.000
DOCUMENTS
ACCESSIBLES
EN UN CLIC**

■ ZOUHEYR DOUAKHA



La bibliothèque numérique universitaire, qui contient plus de 110.000 documents entre livres de diverses spécialités et des thèses de doctorat et d'autres sources, a été lancée, hier à Alger, par Kamel Baddari, ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. Cet espace scientifique informatisé est désormais accessible aux chercheurs, notamment les étudiants, et ce, par le biais d'un abonnement symbolique annuel de 300 DA. Présidant la cérémonie de lancement, au siège du ministère, Baddari a expliqué que la mise en ligne de cette bibliothèque qui, relève de l'Office des publications universitaires (OPU), vise, à travers sa richesse, à offrir aux étudiants, chercheurs et enseignants un environnement universitaire moderne et intégré, ce qui leur facilite l'accès aux connaissances, aux sources académiques et au développement de leurs compétences. « La plate-forme propose plus de 110.000 documents, dont 4.154 livres de l'OPU, plus de 90.000 thèses de doctorat et 380 livres en langue arabe. Il y a aussi 124 livres d'histoire (mouvement national, la résistance populaire, la Révolution du 1^{er} novembre 1954...) et plus de 15.000 brevets d'invention nationaux et internationaux », s'est félicité Kamel Baddari. Ces sources, a-t-il poursuivi, sont insérées sur une interface numérique sophistiquée, facile à utiliser et favorise surtout la recherche scientifique intelligente. « En ligne, par le biais d'un abonnement symbolique annuel de 300 DA et de la carte monétique "Edahabia", les étudiants peuvent consulter directement des documents, télécharger immédiatement des livres en dinars tandis que les ouvrages en dollars, seront accessibles à partir du mois de novembre prochain, et ce, sur les différents appareils informatiques », a expliqué le ministre, avant de mentionner que les membres de la communauté nationale établie à l'étranger sont également concernés, dès le mois prochain, par les services offerts par cette bibliothèque. Baddari a, à cette occasion, souligné que son département s'emploie à augmenter le nombre de documents numérisés dans le cadre de la stratégie adoptée par l'Etat, consistant à convertir toutes les sources de connaissances et à les rendre en particulier accessibles à tous.

« Nous voudrions atteindre 500.000 documents numérisés d'ici l'année 2027. Cette feuille de route ambitieuse a pour objectif de mettre en place un avenir universitaire de plus en plus numérique, tout en influençant positivement la famille universitaire et la société algérienne de façon générale », a-t-il affirmé. Dans cet ordre d'idées, plusieurs conventions ont été signées entre l'OPU et de nombreuses institutions, telles que le Conseil supérieur de la langue arabe.

Z. D.

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Lancement de la Bibliothèque numérique universitaire

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a présidé, hier à Alger, le lancement officiel de la Bibliothèque numérique universitaire algérienne, relevant de l'Office des publications universitaires (OPU). Une démarche qui vise à ancrer le processus de transformation numérique dans les établissements d'enseignement supérieur.

Dans son allocution prononcée à cette occasion, M. Baddari, cité par l'APS, a précisé que «cette opération constitue une étape charnière dans le processus de numérisation de l'Université algérienne» et «un jalon essentiel dans le processus de transformation numérique de l'enseignement supérieur en Algérie». La nouvelle plateforme numérique permet aux étudiants et enseignants-chercheurs l'acquisition en ligne via la carte Edahabia des ouvrages de l'OPU, a-t-il fait savoir, ajoutant que les résidents à l'étranger pourront, dès novembre, procéder à l'achat en ligne des ouvrages. Les étudiants, a-t-il

fait savoir, peuvent bénéficier d'un abonnement à la Bibliothèque numérique moyennant une somme symbolique de 300 DA/an, ce qui «traduit le caractère social de l'Etat algérien et conforte le principe de démocratisation de l'enseignement et de l'accès de tous au savoir», précisant que le reste des documents numériques et contenus académiques demeure accessible gratuitement à la consultation et au téléchargement.

A cette occasion, le ministre a lancé l'opération d'acquisition d'ouvrages sur la plateforme, en procédant à l'achat d'un livre retraçant la vie de l'Emir Abdelkader, fondateur de l'Etat algérien moderne. La Bibliothèque numérique (st.iqraa.opu.dz) comprend plus de 110 990 ressources électroniques diverses, dont 4154 ouvrages de l'OPU, 90 794 thèses de doctorat, ainsi que 380 ouvrages en langue arabe mis à la disposition de la plateforme par le Haut-Conseil de la langue arabe. Elle comprend également 124 ouvrages sur l'histoire

du Mouvement national, de la résistance populaire et de la Révolution du 1^{er} Novembre 1954, mis à la disposition de la plateforme par le Centre national d'études et de recherches sur le Mouvement national et la Révolution du 1^{er} Novembre 1954. Dans le même sillage, 15 546 brevets d'invention nationaux et internationaux ont été intégrés au contenu de la Bibliothèque, en collaboration avec l'Institut national algérien de la propriété industrielle, ce qui permet aux étudiants et aux chercheurs de prendre connaissance des innovations nationales et internationales, et de promouvoir la culture de la recherche et du développement. Le ministère vise à atteindre 500 000 documents électroniques d'ici 2027, ce qui «reflète une forte volonté de développer le système universitaire et d'assurer un écosystème numérique avancé, à même de contribuer à façonner un avenir universitaire basé sur les connaissances et le savoir».

Nabil H.

LANCEMENT OFFICIEL DE LA BIBLIOTHÈQUE NUMÉRIQUE

Plus de 110.000 documents électroniques accessibles en ligne

LE MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE a procédé hier, au lancement officiel de la bibliothèque numérique universitaire algérienne, relevant de l'Office des publications universitaires (OPU).

S'exprimant lors d'une cérémonie organisée au ministère, Kamel Baddari a précisé d'emblée que cette réalisation, première en Algérie, «s'inscrit dans la stratégie nationale visant à accélérer la transformation numérique du secteur de l'enseignement supérieur et à moderniser l'accès à la connaissance».

L'ambition à travers cette bibliothèque est de créer un espace numérique intégré offrant aux étudiants, chercheurs et enseignants un accès fluide, permanent et équitable à des ressources académiques fiables et diversifiées. «Nous vivons aujourd'hui un moment historique dans la transformation numérique de l'université algérienne», a déclaré le ministre, en présence des représentants du ministère des Moudjahidine, du ministère de l'Industrie, du Conseil supérieur de la langue arabe, de la Direction générale de la sûreté nationale, ainsi que de nombreux enseignants, chercheurs et journalistes.

La nouvelle plateforme regroupe 110.990 ressources électroniques accessibles en ligne, destinées à favoriser la recherche scientifique et

l'accès au savoir pour l'ensemble de la communauté universitaire.

Il s'agit 4.150 ouvrages de l'Office des publications universitaires, 1.794 thèses de thèses de doctorat mises en ligne, en partenariat avec le Centre de recherche sur l'information scientifique et technique (Cerist), 380 publications du Conseil supérieur de la langue arabe, 124 livres consacrés à l'histoire nationale, retraçant la résistance populaire, le mouvement national et la Révolution du 1^{er} Novembre 1954, offerts par le Centre de recherche en histoire relevant du ministère des Moudjahidine. Elle intègre également une base de données étendue de brevets d'invention, élaborée en collaboration avec l'Institut national algérien de la propriété industrielle (Inapi).

500.000 DOCUMENTS NUMÉRIQUES ACCESSIBLES D'ICI 2027

Conçue avec une interface intuitive et des outils numériques avancés, la bibliothèque permet une recherche intelligente, une lecture en ligne fluide et un téléchargement multi-supports.

L'abonnement annuel symbolique, fixé à 300 DA, offre un accès complet à l'ensemble des ressources numériques disponibles. A ce sujet, le ministre rappel-



le que «c'est l'expression du caractère social de l'État algérien et de sa volonté de démocratiser l'accès au savoir», conformément aux orientations du président de la République, Abdelmadjid Tebboune.

Les livres électroniques peuvent être téléchargés au dinar symbolique, dès à présent, et achetés en

ligne. Les étudiants et chercheurs pourront également acheter en ligne via le paiement électronique par carte Edahabia. Dès le mois de novembre, a précisé Baddari, «l'achat sera également possible pour les utilisateurs résidant à l'étranger, en devises». L'OPU et le ministère visent à porter le contenu

de la bibliothèque à 500.000 documents numériques d'ici 2027. «Une ambition qui traduit la volonté d'inscrire l'université algérienne dans une nouvelle ère du savoir digitalisé, ouverte sur le monde et résolument tournée vers l'avenir», conclut le ministre

■ Samira Azzegag

Lancement officiel de la bibliothèque numérique universitaire

LE MINISTÈRE de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a inauguré lundi la bibliothèque numérique universitaire relevant du DOU (Office national des publications universitaires), dans le cadre de la stratégie de transition numérique. L'initiative, supervisée par le ministre Kamel Baddari, vise à offrir un accès simplifié aux ressources académiques pour les étudiants, enseignants et chercheurs. La plate-forme réunit plus de 110 000 documents électroniques : ouvrages du DOU, thèses de doctorat en partenariat avec le Cerist, publications du Conseil supérieur de la langue arabe, archives du Centre national d'études sur le mouvement national, ainsi qu'une base de brevets élaborée avec l'Inapi. L'accès est proposé via un abonnement annuel symbolique de 300 dinars, avec possibilité d'achat en ligne en devise à partir de novembre.



متفرقات

معسكر تحتضن ملتقى دوليا حول الذكاء الاصطناعي



يشكل "الذكاء الاصطناعي... النظريات والتطبيقات" محور الطبعة الثانية للملتقى دولي تنطلق أشغاله غدا الأربعاء بمعسكر. ويتضمن برنامج الملتقى، الذي تدوم أشغاله يومين، تقديم مداخلات حضورية وبتقنية التحاضر عن بعد، من طرف أساتذة وباحثين مختصين في الذكاء الاصطناعي من عدة جامعات بالوطن، وكذا من جامعات بالمملكة العربية السعودية واليابان.

ويهدف الملتقى إلى التعرف على أحدث الابتكارات والنظريات والتطبيقات في الذكاء الاصطناعي المطبقة في مجال التعليم العالي، وتعريف الطلبة والباحثين بتقنية الذكاء الاصطناعي ودوره في التنمية الاقتصادية، وتبادل الخبرات والمعلومات في نفس المجال، وتبسيط الضوء على دور هذه التكنولوجيا في تطوير البحث العلمي.



باحثون يجمعون في ملتقى بجامعة 20 أوت 1955

مواجهة رهانات العصر..

الجودة.. الرقمنة والابتكار

أسفر الملتقى الوطني حول ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، المنعقد بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، عن جملة من التوصيات الهادفة إلى ترسيخ ثقافة الجودة في الوسط الجامعي، وتفعيل خلايا ضمان الجودة على مستوى الكليات والمؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى دعوة المشاركين إلى اعتماد برامج تطويرية تتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز الرقمنة في التسيير الأكاديمي والإداري، وربط الجامعة بالاقتصاد الوطني عبر تشجيع البحث العلمي والشراكات مع مراكز بحث محلية ودولية مرموقة، كما أكد الحاضرون على ضرورة الالتزام بالأخلاقيات المهنية، كضمانة فعلية لتحقيق الجودة في مختلف جوانب التعليم العالي.

خالد العيفة

طلبة وشركاء اجتماعيين، مما أتاح تبادل الرؤى والممارسات حول كيفية تحقيق الجودة على مستوى الميدان، بعيداً عن الطروحات النظرية. وقد ساهمت هذه الورشات في بلورة تصورات واقعية وقابلة للتجسيد داخل مؤسسات التعليم العالي، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة، التي تفرض على الجامعة الجزائرية التأقلم مع المعايير الدولية دون التضريط في خصوصياتها الوطنية. وشدد مدير الجامعة على أهمية هذه الفعالية العلمية، معتبراً أنها تأتي في سياق الإصلاحات العميقة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر تحت إشراف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ كمال بداري، الذي أكد مراراً على ضرورة رقمنة القطاع، وتشجيع الابتكار، وريادة الأعمال، وهي التوجهات التي ساهمت في تحسين تصنيف الجزائر دولياً، على غرار تصنيف "THE" الذي وضعها في الصدارة مغاريباً والثانية إفريقياً.

ويعد هذا الملتقى محطة جديدة ضمن المساعي الحثيثة التي تبذلها جامعة سكيكدة لتكريس معايير الجودة في التعليم، وفتح النقاش الجاد حول الأبعاد المتعددة لمفهوم الجودة، باعتبارها أداة مركزية في تطوير منظومة التعليم العالي، وتحسين مخرجاتها بما يخدم التنمية الوطنية الشاملة، ويؤهل الجامعة الجزائرية لمواجهة رهانات العصر.

تميّزت أشغال الملتقى الذي انعقد بقاعة المحاضرات الكبرى عبد الحميد مهري، بمشاركة واسعة لأساتذة ومختصين من مختلف جامعات الوطن، سواء حضورياً أو عبر تقنية التحاضر عن بعد، وسط حضور إداري مكثف ضم مدير الجامعة، وإطارات الجامعة من عمداء ومديري هياكل، إضافة إلى ممثلين عن النقابات والتنظيمات الطلابية والنوادي العلمية، وعدد من الأساتذة والطلبة.

تركزت مداخلات المتدخلين على جملة من المحاور الراهنة، من أبرزها العلاقة بين ضمان الجودة والتوجهات الجديدة في التعليم العالي، أهمية التكنولوجيا والرقمنة في الرفع من الأداء الجامعي، أدوار الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى التحديات التي تعيق تكريس الجودة، والتجارب الدولية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

كما تمّ التطرق إلى مسألة مريثة الجامعات الجزائرية في التصنيفات الدولية، وسبل تحسين موقعها من خلال تطوير الأداء البحثي والتكويني، وربط ذلك بالابتكار والمقاولاتية والتسيير الجيد.

وتميّز الملتقى بتنظيم ورشات علمية وتفاعلية موازية جمعت بين المتدخلين من أساتذة، إداريين،



في ملتقى وطني بجامعة البليدة 02.. باحثون يؤكّدون:

استخدام الذكاء الاصطناعي في حقل الإعلام.. ضرورة

الرقمي، معتبرين المحتوى الإعلامي لم يعد كما في السابق يُرسله القائم بالاتصال إلى المتلقي، بل ثمة خوارزميات ينبغي التحكم فيها لضمان اتمام العملية الإعلامية وتحقيق أهدافها.

هكذا يستخدم الصحفيون الذكاء الاصطناعي

وفيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في الجزائر، كشف الدكتور مراد بوشحيط الذي يعتبر صحافيا ممارسا لأزيد من 20 سنة، بأنه في الوقت الحالي يستخدم الصحفيون الجزائريون الذكاء الاصطناعي في التوليد اللغوي، بالنسبة للناشطين في الصحافة الورقية والرقمية، وذلك باستخدام بعض النماذج المخزن بها مليارات من الكلمات أو المفردات. وقال: "أصبح استخدام التوليد اللغوي منتشرا وسط الصحافة الجزائرية، حيث يوجه الإعلاميون أسئلة باستخدام نماذج معينة، مثل "التشات جي بي تي" للحصول على مساعدات أو اقتراحات.. وفي بعض الأحيان يستخدم الناشطون في مجال السعي البصري هذه الطريقة للبحث عن موضوع ذي صلة بما يريدون إنجازه أي خليفته". وأضاف أن الصحفيين الناشطين في مجال الصحافة الإلكترونية يعتمدون على الذكاء الاصطناعي بكثافة لتحسين محركات البحث، وهي طريقة تضمن مرتبة مقالاتهم في هاته المحركات وتظهر ضمن القوائم الأولى. ويُستخدم الذكاء الاصطناعي - يقول بوشحيط - في تحسين ظهور المنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، وكذا التوليد بالفيديو الذي يحظى باهتمام كبير خاصة بالنسبة للمعاملين في القنوات التلفزيونية، وهي طريقة يقول "تسمح بالحصول على فيديو محاكي لفيديو حقيقي مرغوب فيه، خاصة حينما تكون مواضيع مجردة لا يتوفر التلفزيون على صور لها، وهاته الطريقة تستجيب لخصوصية السرعة في الإنجاز التي تتطلبها مهنة الصحافة ويعزز بك الصور.

التكوين في مجال الأمن السيبراني

وأبرز المتحدث أن الصحفيين يلجأون إلى نماذج الذكاء الاصطناعي المجانية للحصول على فيديوهات، وهذا ما يُسمى بتوليد الفيديو، لكن هاته الفيديوهات يتم التعامل معها بعذر لتجنب الوقوع في مشكلات متعلقة بالمعنى والدلالات.

وخلص بوشحيط فيما يخص التوليد بالفيديو "أن كثيرا من الصحفيين مستعدون للعمل بالذكاء الاصطناعي، ومتسلحون بأفكار تسمح به التحقق من نوعية ما يقدم لهم عن طريق هاته التكنولوجيا الحديثة، لكن شريطة أن تتكفل مؤسساتهم العمومية بشراء نماذج مدفوعة التكاليف وبحسب علمي وسعرها ليس باهظا".

وفي نظر المتحدث تقتضي الممارسة الإعلامية باستخدام الذكاء الاصطناعي تكوين الصحفيين في مجال الأمن السيبراني في مجال التشفير والرموز واستخدام البريد المهني، ويقول إنه "حين تقدم صورة لك للذكاء الاصطناعي، فقد مكنته من بياناتك الشخصية، وينبغي الحذر من استخدام المعلومات، ومن الأفضل أن يكون للصحافي كلمات سرية مختلفة بين الحسابات التي يستخدمها".

سلط باحثون ومختصون الضوء على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي، والتحديات العملية التي يطرحها، خلال ملتقى وطني احتضنته جامعة البليدة 02، بعنوان "الذكاء الاصطناعي وعلوم الإعلام والاتصال.. الانعكاسات على البحوث والممارسة الإعلامية".

البليدة: أحمد حفاف

أوضح الأستاذ محمد الأمين علجي، رئيس الملتقى، بأن الهدف الرئيسي الذي صبت فيه الورقات البحثية للمشاركين في هذا الملتقى، هو فهم العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي كتخصص وعلوم الإعلام والاتصال كمجال بحثي أكاديمي، ومعرفة مدى استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة الإعلامية بالجزائر.

وأبرز قائلا: "الهدف الرئيسي من هذا المنتدى هو معرفة أدوات الذكاء الاصطناعي وكيفية تطويرها حتى لا تبقى على هامش المشهد الإعلامي والاتصالي، كما كان الحال في الماضي، الذكاء الاصطناعي ليس سوى تطور تقني، له استخداماته ووظائفه"، وتابع المتحدث: "الانتقال نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي شبيهة بالتحول نحو جيل "الويب 2"، الذي عرفناه في سنتي 2012 و2013 ومضت عنه قرابة 10 سنوات".

وأضاف علجي أنه من خلال هذا الملتقى "سننتقل إلى مدى مواكبة الصحفيين الجزائريين لهاته التكنولوجيا الحديثة والأسباب التي تعترضهم في العمل بها"، وبالمقابل أقر بنشاط لافت لصانعي المحتوى بالذكاء الاصطناعي، لكن قد يستخدم بشكل سلبي "بحسب تعبيره.

تطوير الممارسات الإعلامية

بدوره، أوضح رئيس قسم الإعلام والاتصال، مهدي تواتي، أن استخدام الذكاء الاصطناعي في علوم الإعلام والاتصال يُمثل فرصة قيمة لتطوير الممارسات الإعلامية وتحد لوسائل الإعلام، بما يتماشى مع التحولات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، وأكد أن الحاجة المُلحة إلى الاستخدام المسؤول والأخلاقي لهذه التقنيات، بما يضمن مصداقية المعلومات وحماية الخصوصية، تُعدّ هذا مُعترفاً به ومتكاملاً.

ومن بين أبرز التحديات التي ينبغي التغلّب عليها، ما يُسمى أكاديميا بالتزييف العميق باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي حل محل الدعاية المغرضة بنقل محتويات مزيفة للحقيقة لأغراض معينة، وهذا ما تمّت مناقشته من قبل المشاركين في الملتقى، حيث دعوا إلى استخدام أنظمة تكنولوجيا للتحقق من المحتويات الإعلامية ونزاهتها، ونسبة استخدام الذكاء الاصطناعي فيها، لتفادي أي تأثير سلبي على الرأي العام.

وأجمع المشاركون على أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة الإعلامية يُعتبر ضرورة ملحة، وأدواته مثل تقنية الواقع المعزز وتقنية الواقع الافتراضي، ويستدعي ذلك أمنا سيبرانيا لتفادي التأثير السلبي للخوارزميات وما تلعبه في القضاء

الهوية الجامعة والذكاء الاصطناعي والنيوكولونالية أبرز المحاور

محافظ صالون
الجزائر الدولي
للكتاب.. محمد
إقرب :



**عقد محافظ صالون
الجزائر الدولي للكتاب السيد
محمد إقرب، أمس، بالكتبة
الوطنية بالجامعة، ندوة صحفية
أعطي فيها تفاصيل برنامج سيلا
في طبعتها 28، بشعار "الكتاب
ملتقى الثقافات"، والتي ستقام
من 29 أكتوبر إلى 8 نوفمبر بتصر
المعارض في الصنوبر البحري.
مريم - ن**

أكد إقرب أنّ الصالون يمتد على مساحة 23 ألف متر مربع بمشاركة 1255 عارض، وهي كما قال، مشاركة قياسيّة تستجيب لأول مرة، وسيتوافد المشاركون الأجانب من 49 دولة مؤّعين على 565 جناح بـ240 ألف عنوان، علما أنّ هناك 550 عمالقة مع 250 كاتب ومثقف جزائري وأجنبي مع توقع استقبال نحو خمسة ملايين زائر (مسجل في الطبعة الماضية 4 ملايين زائر).

الذكاء الاصطناعي في صلب الإبداع

من البرنامج الثري المسطري يوجد أيضا فضاء خاص بالطفل بمساحة قدرها 600 متر مربع بجناح "الأهفار" وسيحتضن ورشات للقراءة والكتابة والرسم، وكذا مساحة للحكايات بعنوان "حاجيتك".

في مجال التاريخ، سيتم الوقوف عند محاطات مهمة من تاريخنا الوطني منها الذكرى 70 لهجومات 20 أوت 1955 والذكرى 80 لمجازر ماي 45 وكذا مبايعة الأمير عبد القادر، مع استحضار تاريخ الجزائر من نوميديا وحتى اليوم، زيادة على عرض الفكر الكولونيالي وما بعد الكولونيالية وذلك من خلال مئوية ميلاد الراحل فرانس فانون وتبيان مدى حاجة الإنسانية اليوم للقيم الإفريقية، كما ستدخل الذاكرة في بعض الأجناس الأدبية منها الرواية وكذا في أدب المهجر الحاضر في سيلا.

سردية الصحراء والثقافة الحسانية

سيتم أيضا سرد الصحراء من خلال الأعمال الأدبية، لذلك قال إقرب إنه تم دعوة 30 كاتبا من جنوينا الكبير زيادة على الأمسيات الشعرية، وأيضا تناول موضوع الثقافة الحسانية التي تجمع الجزائر مع بعض البلدان المجاورة لها .

من بين ما يتضمنه البرنامج أيضا تناول موضوع الأمن الثقافي والذكاء الاصطناعي

والإبداع، وكذا الملتقى الدولي الهام في 4 نوفمبر

بعنوان "الجزائر في الحضارة"، وأيضا لقاءات مبرجمة مع الناشرين منها عن "صناعة الكتاب والذكاء الاصطناعي". بالنسبة للجوائز سيتم الدورة الثانية من جائزة "كاتب الأول" للشباب أقل من 35 سنة، وجائزة أحسن جناح من حيث التصميم والتنظيم وجلب الزوّار، مع تخصيص فضاء علمي وثقافي للمؤسسات الوطنية لتقديم البرامج والندوات.

بدورها، أشارت الدكتورة أمينة بلعلمي من اللجنة العلمية للصالون أنّ ما تم برمجته يدخل في إطار السياسة الثقافية العامة للجزائر، وعن الجانب الأدبي قالت إنه مخصص لمجموعة من الندوات التي تتناول مسألة الهوية الجامعة وتاريخ الجزائر وواقع الإبداع في المهجر، وناهيك عن مشاركة الكتاب الشباب لعرض تجربتهم، من ذلك الشباب الذي يكتب وينشر من خلال الوسائط كالتيك توك مثلا والمتفتح على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

تكرت الدكتورة بلعلمي أيضا برنامج الأمسيات الشعرية التي يشارك فيها الضيوف العرب والتي تتناول الشعر في زمن التحولات من ذلك حال غزة والإياد التي تعرّض لها، مع قضايا تحرر أخرى. أما الدكتور بومدين بوزيد. فركز على ملتقى "الجزائر في التاريخ" واصفا إياه بالمهم حيث يستعرض مساهمة بلادنا في الحضارة

التاريخ ركن قار في كل طبعة

أما الأستاذ حسن أعراب فتحدث عن الجانب التاريخي المحض لسيلا، وهو ركن راسخ في كلّ الطبقات، متوقفا عند إحياء ذكرى 1 نوفمبر ودعوة أساتذة أجيال اشتغلوا على تاريخنا دون عقدة كولونيالية، مع ربط هذه الذكرى بأحداث تاريخية مهمة سبقتها وعلى رأسها مجازر 8 ماي وسيحضر بالمناسبة المؤرخ الأمريكي كلود بنجامين براور الذي كتب عن "الدراما الاستعمارية" مركّزا على مجازر 8 ماي 45، كما سيتم تكريم فرانس فانون. أثناء المناقشة رّد السيد إقرب على عديد الأسئلة منها تطبيق سيلا 2025 الذي قال أنّه فعل ابتداء من يوم أمس يختص محتويات الأجنحة، كما أكد إعفاء المشاركين في هذه الطبعة من أي رسوم، لذلك تمنى أن تكون هناك تخفيضات لا تقل عن 20% وأن تصل إلى 60% في اختتام الصالون .

بهدف نشر ثقافة الرقمنة والذكاء الاصطناعي
في الأوساط الطلابية

جامعة بومرداس تحتضن فعاليات الأسبوع الرقمي للمكتبات الجامعية

الجاري بقاعة العروض والمحاضرات للمكتبة الرئيسية لجامعة أمحمد بوقرة، تنظيم معارض مختلفة تبرز أهمها مختلف بيانات وقواعد النظام الوطني للتوثيق عن بعد والخدمات التفاعلية للمكتبات ومعرض للمستودع الرقمي "ديسبايس" لتسيير المكتبات. كما تتضمن هذه الفعالية، التي تشرف على تنظيمها رئاسة الجامعة بالتنسيق مع عدة فاعلين - حسب المنظمين- معرض للفهارس الرقمية وآخر للفهرس الوطني الجزائري ومعرض حول الخدمات الفهرسية للمكتبات ومعرض لتجهيزات المكتبات الرقمية ومعرض حول قاعدة بيانات "اقرأ" لديوان المطبوعات الجامعية. وتتضمن هذه التظاهرة، كذلك، تنظيم معرض للكتب باللغة الإنجليزية، إلى جانب تنظيم دورة تكوينية موجهة للطلبة في مجالات وعمليات إنجاز البحث العلمي وتقديم الكتب والمراجع بالاستناد إلى الرقمنة، إضافة إلى برمجة محاضرات ومدخلات يومية من تقديم عدد من الأخصائيين حول مختلف الميادين العلمية والرقمية والذكاء الاصطناعي. أكرم. ك

انطلقت، الأحد بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، فعاليات الأسبوع الرقمي للمكتبات الجامعية بحضور باحثين وخبراء وطلبة من مختلف الجامعات والمعاهد وممثلي مختلف المكتبات.

وفي الكلمة الافتتاحية للقاء، أشار رئيس الجامعة، نورالدين عبد الباقي، إلى أن الهدف من تنظيم هذه الفعالية، الأولى من نوعها بجامعة بومرداس، هو تكريس ورسم خارطة طريق من شأنها تطوير وترقية البحث العلمي بالجامعة من خلال تكييف وإدراج الباحثين والبحث العلمي بصفة عامة ضمن الإطار الرقمي والذكاء الاصطناعي.

وأكد رئيس الجامعة أن هذا الأسبوع الرقمي يكتسي طابع إعلامي وتوجيهي بالدرجة الأولى لفائدة المعنيين من طلبة وأساتذة، بغرض توسيع نطاق استعمال الرقمنة من خلال نشر ثقافة الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الأوساط الطلابية على وجه الخصوص وفي أوساط الباحثين والأساتذة الجامعيين بصفة عامة.

وتتضمن هذه التظاهرة، التي ستتواصل إلى غاية 23 من الشهر

مشاورات ماراطونية بين النقابات والوزارة حولها

الفصل في الصياغة النهائية لمنصة تحويل الأساتذة الجامعيين الأسبوع المقبل

• رقمنة تحويلات الأساتذة ستسمح بالإحصاء الدقيق والعدل بين طالبي هذه الخدمة

يتضمنها قرار وزاري خاص سيتم مراجعته من طرف الوزارة مع ممثلي النقابات المعتمدة، الذي يتطلب بعد إعداده مناقشته قبل اعتماده مع هيئات تابعة لقطاعات أخرى، على غرار الوظيفة العمومية لمقارنتها مع القوانين التنظيمية للقطاع، الأمر الذي سيأخذ وقتا طويلا قد يفوت فرصة التحويل على الزملاء باسم السنة المالية 2026، يضيف بيان مجلس أساتذة التعليم العالي.

كما أشار ذات المصدر إلى أن رقمنة هذه العملية ستتيح للوزارة بناء أرضية للحصول على الإحصائيات حول طالبي التحويل بحكم أنه حاليا لا توجد إحصائيات واضحة، وهذه العملية الأولى لإحصائهم ومعرفة رتبهم وتخصصاتهم وأنهم سيعملون مع الوزارة باعتبارهم شريكا اجتماعيا لإيجاد الحلول المثلى لخدمة الأساتذة طالبي التحويل وسيعملون على نقل الاقتراحات من خلال أعضاء المكتب الوطني ومنسقي الفروع النقابية للمؤسسات الجامعية. رشيدة دبوب

بشكل رسمي إلى وزير التعليم العالي يضم أربعة محاور أساسية وسيطة تساهم في تأسيس منصة التحويل متمثلة في الملف المطلوب لإيداع طلب التحويل، معايير الترتيب وشبكة التقييم، آلية معالجة الملفات ومبادئ أساسية يعتمد عليها في دراسة الملفات.

وأبلغ التنظيم منخرطيه بأن "كناس" يسمى أن يفتح الاتفاق الذي يعملون على تجسيده نافذة على مستوى النظام المعلوماتي المدمج "بروغرس" ويتضمن آلية رقمنة عملية التحويل من الطلب إلى الرد على الأستاذ بالإيجاب أو الرفض، وهذا كمرحلة أولية لضمان رقمنة العملية وتسجيل الإحصائيات المتعلقة بطالبي التحويل ورتبهم العلمية وتخصصاتهم ومقارنتها بالمناصب الشاغرة والمناصب المخصصة للتحويل في كل مؤسسة جامعية باسم السنة المالية 2026.

أما مرحلة إنشاء شبكة ومعايير تقييم الملفات لترتيبها وآلية معالجتها والهيئة المعنية بالدراسة فستكون كمرحلة ثانية

● تفصل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الصيغة النهائية لمنصة التحويلات للأساتذة الجامعيين في اللقاء المنتظر مع الشركاء الاجتماعيين الأسبوع المقبل، بعد سلسلة من المشاورات مع النقابات حول آليات ومعايير الاستفادة منها. وستتيح المنصة المنتظرة للوزارة إحصاء طالبي التحويل من فئة الأساتذة الجامعيين بدقة وكيفية التكفل بكل حالة، ما سيسمح بتحقيق العدالة التي ينشدها الأساتذة الذين تتوفر فيهم الشروط، بعد الانتقادات الواسعة التي أشارت إليها تقارير النقابات حول الطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على الملفات التي تودع على مستوى المؤسسات الجامعية.

وحسب بيان للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي فإن الاجتماع المخصص لمناقشة وإثراء النقاط المتعلقة بمنصة التحويل الذي جرى أول أمس بمقر الوزارة حضره ممثل التنظيم الأستاذ لخضر مداح، حيث قدم المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي مجموعة من المقترحات

المسابقة ستجرى يوم الثامن نوفمبر بورقلة

234 منصب تكميلي للطب

الإقامي بالجنوب والهضاب

• خصصت وزارتا الصحة والتعليم العالي 234 منصب تكميلي لاللتحاق بالتكوين لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا بعد إجراء المسابقة المبرمجة يوم الثامن نوفمبر المقبل. أشار القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 سبتمبر 2025 المتسم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 جويلية 2025، المتضمن فتح مناصب لاللتحاق بالتكوين لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا بعنوان السنة الجامعية 2026/2025، بعد مراسلة وزير الصحة المؤرخة في 24 أوت الماضي المتعلقة بمسابقة الإقامة الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا بمجموع 30 ولاية، والمبرمجة بكلية الطب بورقلة يوم السبت الثامن نوفمبر المقبل، إلى تحديد 234 منصب مفتوح على سبيل التكملة بعنوان السنة الجامعية 2026/2025 حسب التخصص، موزعة على 13 كلية للطب على المستوى الوطني، حيث لا يمكن للمقيمين متابعة تكوينين اثنين متزامنين أو متتابعين لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة. وتتوزع مناصب الإقامة المفتوحة على 79 منصبا بجامعة علوم الصحة بالجزائر العاصمة، و31 منصبا بكلية الطب بهران، و24 منصبا بكلية الطب بالبليدة و18 منصبا بكلية الطب بقسنطينة، و16 منصبا بكلية الطب بتيزي وزو ونفس العدد بكلية الطب بسطيف. ب. وسيم

لا يمكن المناقشة إلا بعد نهاية السنة الثالثة من التسجيل

تعليمية وزارية جديدة تحدد شروط مناقشة أطروحات الدكتوراه

في المرجع أعلاه، تنص على أنه لا يمكن مناقشة أطروحة الدكتوراه إلا بعد نهاية السنة الثالثة من التسجيل"، أي بعد 36 شهرا ابتداء من تاريخ أول تسجيل، في حين يمكن للطلبة المعنيين من إيداع ملفاتهم على مستوى المصالح الإدارية المختصة، التي تنولى إحالتها على الهيئات العلمية المعنية قصد الدراسة والتقييم قبل استنفاد هذه المدقة

ودعت وزارة التعليم العالي مدراء المؤسسات الجامعية السهر على التطبيق الصارم المضمون هذه التعليمية، مع الحرص على احترام الإجراءات والتواريخ المحددة قانونا.

■ ق.ج

الجامعية، وفي إطار تنظيم عملية إعادة تسجيل طلبة الدكتوراه النظاميين بعنوان السنة الجامعية 2026/2025، وإيداع ملفات مناقشة أطروحاتهم، فإنه يسمح بإعادة تسجيلهم في بداية السنة الجامعية ويتمين على المؤسسات الجامعية اتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة لتسهيل هذه العملية وفقا للتنظيم المعمول به.

تعليمات لمدراء الجامعات على ضمان استكمال الطلبة 36 شهرا من التكوين

أما فيما يتعلق بمناقشة أطروحات الدكتوراه، فإن المادة 60 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المنوّه به

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمية تؤكد من خلالها بأن إيداع أطروحات الدكتوراه مرهون بإتمام التكوين طوال ستة وثلاثين شهرا (36) ابتداء من تاريخ أول تسجيل. وجاء في التعليمية التي وجهت إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات و مدراء مؤسسات الجامعية بخصوص إعادة تسجيل طلبة الدكتوراه النظاميين للسنة الجامعية 2026/2025، ووفق المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، والمتعلق بتحديد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، انه بناء على المشاورات التي تمت مع مختلف فواعل الأسرة

المدرسة العليا للتجارة تواصل تجسيد رؤيتها في ترقية الحياة الجامعية، البروفيسور خرشى:

نطمح إلى الموازنة بين التفوق الأكاديمي والريادة الثقافية والرياضية

الجامعي، إلى جانب إرساء نموذج مؤسستي يُحتذى به في باقي المدارس والجامعات. وأكد مدير المدرسة بالمناسبة أن المدرسة العليا للتجارة تسعى إلى تجسيد نموذج متكامل يُوازن بين التفوق الأكاديمي والريادة الثقافية والرياضية، بما يميز صورتها كمدرسة عريقة تجمع بين التكوين العلمي والإشعاع الإبداعي. وقد خلص اللقاء إلى وضع خطة عمل عملية تتضمن أنشطة نوعية تعبر عن هوية المدرسة، وشراكات ثقافية ورياضية ذات بعد وطني ودولي، فضلاً عن برامج مبتكرة تُكرّس مكانة المدرسة كفضاء رائد يجمع بين العلم، والثقافة، والرياضة في خدمة الطالب الجامعي. ■ فاتح عقّال

بالنظم المعلوماتية والاتصال والعلاقات الخارجية. ويأتي هذا اللقاء الذي يُعد امتداداً للاجتماع المنعقد بتاريخ 23 من شهر سبتمبر المنصرم، في إطار تجسيد الرؤية الجديدة للمدرسة العليا للتجارة الرامية إلى بناء حياة جامعية متكاملة تُوازن بين التكوين العلمي والإبداع الطلابي، ضمن مقاربة وطنية تُشجع النشاطات الثقافية والرياضية في مؤسسات التعليم العالي. وكان البروفيسور خرشى قد ترأس في وقت سابق اجتماعاً تنسيقياً مع الطاقم الإداري، خصص لعرض الخطوط العريضة لهذه الرؤية، التي تهدف إلى جعل النشاطات الثقافية والرياضية رافعة لترسيخ قيم الانتماء والتميز، وتنظيم يوم تحسيس حول قرار الطالب الرياضي

■ استقبل صبيحة أمس، مدير المدرسة العليا للتجارة، البروفيسور إسحاق خرشى، ثلّة من الإطارات والخبراء في المجال الرياضي، في لقاء خُصّص لمناقشة سبل ترسيخ ثقافة دعم ومرافقة الطلبة الرياضيين الجامعيين، وتعزيز التكامل بين التحصيل العلمي والممارسة الرياضية. وضمّ الوفد الزائر كلا من يوسف دانوني، رئيس مصلحة التربية البدنية والرياضية بمديرية الشباب والرياضة لولاية تيبازة، ومحمد زرقاوي، مدير المركب الرياضي الجوّاري بفوكة، ومحمود كاتي، المستشار الرياضي والمدرّب الوطني لكرة الطائرة، وجلول ميشالبيخ، مدير المركب الرياضي بالقليلة، وابن يوسف ركيز، رياضي سابق، وذلك بحضور البروفيسور عنابي بن عيسى، المدير المساعد المكلف

ولاية البويرة تنظم لقاء لتشجيع الابتكار المفتوح

تنصيب لجنة مشتركة بين الجامعة والقطاع الفلاحي لتجسيد مشاريع بحثية ميدانية

العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والفلاحية، وضرورة الانتقال من البحث الأكاديمي النظري إلى البحث التطبيقي الميداني، بما يضمن تحويل نتائج البحوث العلمية إلى مشاريع عملية قابلة للتجسيد على أرض الواقع. كما تمت الإشارة إلى أن الابتكار المفتوح يتيح فضاءاً للتعاون بين مختلف الفاعلين من جامعيين، ومهنيين، ومستثمرين قصد تبادل الأفكار والخبرات، وتطوير منظومات إنتاج أكبر كفاءة واستدامة.

ومن بين أهم مخرجات اللقاء، الإعلان عن تنصيب لجنة مشتركة دائمة تضم ممثلين عن مديرية المصالح الفلاحية، وجامعة أكلي محند أولحاج، والاتحاد الولائي للفلاحين الجزائريين، والغرفة الفلاحية، لتتولى مهام التنسيق والمتابعة وتحديد الأولويات البحثية، إضافة إلى دراسة إمكانية احتضان مشاريع نهاية الدراسة لطلبة العلوم الفلاحية داخل الحاضنة الجامعية، بما يتيح لهم تطوير ابتكارات قابلة للاستغلال في الميدان.

وقد لقيت هذه المبادرة استحساناً كبيراً من قبل الحاضرين، لما تمثله من خطوة عملية نحو ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وترقية البحث التطبيقي في خدمة التنمية الريفية المستدامة.

■ فاتح عقال

■ في إطار الجهود الرامية إلى إدماج البحث العلمي في خدمة التنمية المحلية وتحديث القطاع الفلاحي، نظمت أمس مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة، بالتنسيق مع جامعة أكلي محند أولحاج، لقاء موسعاً حول "الابتكار المفتوح في القطاع الفلاحي"، حضره ممثلون عن الجامعة والقطاع الفلاحي وعدد من المهنيين والفاعلين في الميدان.

ويأتي هذا اللقاء في سياق التوجه الجديد الذي تتبناه وزارة الفلاحة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والرامي إلى تشجيع "الابتكار المفتوح" كآلية لتجسيد حلول واقعية للمشاكل اليومية التي تواجه الفلاحين في الميدان، وذلك من خلال إشراك الطلبة والباحثين في تطوير مشاريع تطبيقية تستجيب للحاجيات الحقيقية للقطاع. وقد عُرف اللقاء بمشاركة واسعة، حيث حضر كل من مدير الجامعة، ومدير كلية علوم الطبيعة والحياة، ومدير الحاضنة الجامعية، إلى جانب رؤساء المجالس المهنية للشعب الفلاحية، وممثلي الجمعيات الفلاحية، والأمين الولائي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، بالإضافة إلى عدد من الفلاحين والمهنيين بمجال الابتكار الزراعي. وخلال هذا اللقاء، أكد المتدخلون على أهمية تعزيز

كخطوة نحو تعميم استعمال الإنجليزية في التعليم العالي

إطلاق التكوين في الإنجليزية الطبية عن بعد لفائدة 8971 طالب

عبر المنصة التعليمية، بينما تجرى الامتحانات حضوريا فقط، بما يضمن الجمع بين المرونة في التعلم وجودة التقييم الأكاديمي.

وفي ختام الدورة، أكد كل من الأستاذ الدكتور محي جعفري، مدير جامعة التكوين المتواصل، والأستاذ الدكتور مرزاق غرناوط، مدير جامعة علوم الصحة "الدكتور المجاهد يوسف الخطيب"، أن هذا التكوين الجديد يمثل خطوة استراتيجية في مسار تعميم استعمال اللغة الإنجليزية في التعليم العالي، انسجاما مع توجيهات معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

كما شددوا على أن اعتماد التعليم عن بعد في هذا البرنامج، سيسمح بتوسيع فرص التكوين والوصول إلى أكبر عدد من الطلبة، مع ضمان جودة بيداغوجية عالية عبر المنصات الرقمية التي طورتها الجامعة لهذا الغرض، مؤكداً أن هذا التوجه يضع الجامعات الجزائرية على مسار الانفتاح الدولي والتميز الأكاديمي.

■ ق.ج

■ نظمت جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد بالشراكة مع جامعة علوم الصحة الدكتور المجاهد يوسف الخطيب، دورة تكوينية لفائدة طلبة السنة الأولى في العلوم الطبية، وذلك بمناسبة إطلاق التكوين في الشهادة الثانية (ليسانس الإنجليزية الطبية عن بعد).

ويستفيد من هذا التكوين أكبر من 8971 طالبا عبر مختلف ملحقاتها عبر الوطن، في خطوة نوعية تهدف إلى تمكين الطلبة من اكتساب اللغة الإنجليزية الطبية كمفتاح أساسي للتكوين والبحث العلمي، ومواكبة المعايير الأكاديمية الدولية.

وقد حضر فعاليات الدورة كل من الأستاذ الدكتور محي جعفري، مدير جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد، والأستاذ الدكتور مرزاق غرناوط، مدير جامعة علوم الصحة، حيث تم عرض وتقديم الأرضية التعليمية الرقمية وشرح كيفية استعمالها، قصد تمكين الطلبة من متابعة دروسهم عن بعد بفعالية.

وأوضح المنظمون أن الدراسة تتم حصريا عن بعد

مستغانم / يوم دراسي حول الذكاء الاصطناعي في خلايا الإعلام والاتصال

احتضنت أمس كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي بجامعة عبد الحميد بن باديس بولاية مستغانم، يوماً دراسياً حول «الذكاء الاصطناعي في خلايا الإعلام والاتصال للمؤسسات»، وذلك بتنظيم من جمعية الصحافة للولاية برئاسة قسوس الشارف، وبالتنسيق مع خلية الإعلام والاتصال للولاية وجامعة عبد الحميد بن باديس .

ويهدف هذا الموعود العلمي والإعلامي إلى إبراز الدور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء الاتصالي للمؤسسات العمومية والخاصة، بما يساهم في تحسين آليات التواصل مع المواطنين، وترقية العمل الإعلامي وفق المعايير العصرية، وذلك بحضور خلايا الاعلام والاتصال بالمؤسسات العمومية والخاصة ، الصحفيين والإعلاميين ، طلبة الإعلام والاتصال ، صناع المحتوى والمصورين ، المسؤولين والمهتمين بمجال الإعلام وتخلل هذا اللقاء عروض ومدخلات علمية ونقاشات تفاعلية، تشكل فرصة لتبادل الخبرات والرؤى بين مختلف الفاعلين، واستشراف آفاق جديدة يتيحها الذكاء الاصطناعي في خدمة الإعلام المؤسساتي.

يذكر أن هذا اليوم الدراسي جاء في إطار تعزيز مكانة ولاية مستغانم كفضاء للابتكار ومواكبة التحولات الرقمية وبمناسبة اليوم الوطني للصحافة المصادف لـ 22 أكتوبر من كل سنة.

في يوم دراسي نظم بالمسيلة دعوة لفتح ورشات حول النظام القانوني للضمان الاجتماعي

والمحددة بأربع سنوات وبين المادة 149 من القانون المدني التي تحدد مدة التقادم في المنازعات بـ 15 سنة. كما طرحت عددا من الصعوبات الأخرى ومنها صعوبة تحديد المسؤولية عن الحادث أو الضرر، خصوصا في الحوادث المهنية المعقدة أو حوادث المرور، حيث يسجل في كثير من الأحيان نقص في التنسيق بين إدارة الضمان الاجتماعي وشركات التأمين ووجود تعارض بين التعويضات المدنية وتعويضات الضمان الاجتماعي حول مسألة الاقتطاع، فضلا عن نقص الوعي القانوني لدى المستخدمين حول التزاماته تجاه الصندوق وكذا صعوبة الحصول على الوثائق الثبوتية مثل معاصر الضبطية القضائية وعدم إدخال صندوق التأمينات كطرف في القضايا الجزائية أو المدنية.

من جهتها أوضحت رئيسة قسم بالغرفة الاجتماعية بالمحكمة العليا، قريفي مينة، في مداخلة لها تحت عنوان «اجتهادات الغرفة الاجتماعية في مجال منازعات الضمان الاجتماعي»، أن ورشة تفكير تم فتحها، مؤخرا، حول مدى جواز أن يمارس صندوق التأمينات الاجتماعية للدعوى ضد الغير والمستخدمين، مبرزة في هذا الشأن قيمة وأهمية الاجتهاد القضائي القانوني وسهر المحكمة العليا على التطبيق السليم للقانون، كون التشريع لا يمكنه تغطية جميع الحالات، خاصة لو علمنا، تضيف، بأن القاضي تعترضه في حالات أخرى، صعوبات في مسألة تفسير النص الذي يبدو مرات غامضا، ليأتي دور المحكمة العليا لترفع الغموض عن بعض النصوص الغامضة من باب تطوير الاجتهاد، بغية تحسين العمل القضائي.

فازين قريشي

شكل موضوع «النظام القانوني للضمان الاجتماعي في الجزائر»

محور يوم دراسي نظم، أمس، بقاعة

المحاضرات، عبد المجيد علاهم، بجامعة

المسيلة، من قبل مصالح المجلس

القضائي، بالشراكة مع وكالة صندوق

التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

والذي نشطه قضاة وإطارات الضمان

الاجتماعي، دعوا لفتح ورشات حول

النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

وأكد مختصون خلال اليوم الدراسي

الذي أشرف على تنشيطه النائب العام

ورئيس المجلس القضائي، بحضور

السلطات المحلية بالولاية وضباط

الشرطة والدرك الوطني ومختلف

الفاعلين والشركاء من مؤسسات

التأمين وممثلين عن المستخدمين وأرباب

العمل، ضرورة معالجة الإشكالات

العملية والقانونية، من خلال تطوير

التشريعات وتعزيز التعاون بين

مختلف الجهات المعنية، خصوصا في

ما يتعلق بالمنازعات وما يعترى عملية

التحصيل الجبري لمستحقات الضمان

الاجتماعي ومنازعات الرجوع ضد

الغير والإجراءات المعمول بها.

وفي هذا الصدد، قالت رئيسة مصلحة

المنازعات بصندوق كناصر المسيلة،

ميساوري فتيحة، بأن صعوبات يواجهها

الصندوق في تطبيق نص المادة 77

من القانون 08/08 المتعلق بالمنازعات

في مجال الضمان الاجتماعي، لا سيما

تطبيق مبدأ عدم ازدواجية التعويض

بسبب اختلاف نظامي التعويض بين

شركات التأمين والضمان الاجتماعي

من حيث الاختلاف في تحديد الجهة

القضائية المختصة، إذ أن هناك، محاكم

تعتبرها اجتماعية وأخرى تصنفها

مدنية. بالإضافة إلى إشكالية التقادم

في تطبيق المادة 79 من القانون 08/08

SCIENCES DE LA TERRE ET AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE

L'USTHB PLAIDE POUR LA «VILLE PERMÉABLE»

■ MOHAMED MENDACI

La Faculté des sciences de la terre, de géographie et d'aménagement du territoire de l'Université des Sciences et de la Technologie "Houari Boumediène" de Bab Ezzouar (Alger) a organisé, hier, un séminaire national intitulé "La ville perméable ; vers une urbanisation résiliente et durable". L'événement a rassemblé experts et universitaires pour adresser la vulnérabilité croissante des villes algériennes face aux inondations et aux aléas climatiques.

A cette occasion, le Recteur de l'USTHB a souligné l'importance stratégique de la recherche sur l'urbanisation résiliente et insisté sur la nécessité d'une vision à long terme. Djamel-Eddine Akretche a appelé à la multiplication des travaux scientifiques dans ce domaine, rappelant qu'un « grand travail attend les spécialistes » pour aménager durablement un pays aussi vaste que l'Algérie. Experte en urbanisme et chef d'équipe de recherche à la Faculté, Ratiba Baouali a défini l'objectif de la rencontre. "Il s'agit de créer un espace d'échange interdisciplinaire entre hydrauliciens, urbanistes et spécialistes de l'assainissement", a-t-elle noté. Le concept de "ville perméable",



Ph. Y. Cheurfi

capable de mieux absorber et gérer les eaux pluviales, a été présenté comme une solution clé pour des métropoles qui "respirent". Cette approche vise à contrer les effets dévastateurs des inondations, exacerbées par l'imperméabilisation des sols et les défaillances des réseaux face aux pluies intenses liées au changement climatique. S'appuyant sur des études menées à Alger, notamment sur la commune de Bab Ezzouar, M^{me} Baouali a déploré la faible

valorisation de la recherche existante. "Bien que des cartes de risque existent, il manque des schémas de résilience et les volets juridiques associés", a-t-elle regretté. Face à ce constat, elle a formulé une proposition concrète : intégrer un volet obligatoire sur la résilience dans les instruments d'urbanisme, comme le Plan Directeur d'Aménagement et

d'Urbanisme (PDAU), à l'instar de l'obligation actuelle d'y inclure un volet SIG (Système d'Information Géographique).

Une telle mesure législative inciterait les bureaux d'études à intégrer systématiquement la gestion des risques dans leurs projets, renforçant ainsi la préparation aux crises en lien avec les plans ORSEC.

M. M.

Les jeunes universitaires algériens et la démocratie : représentations et attitudes



Par Hacène Merani*

Le contenu de cet écrit est la conclusion d'une étude publiée déjà, en langue arabe, dans une revue universitaire algérienne et dont j'ai estimé utile de partager l'essentiel avec les lecteurs de votre quotidien.

Comme le laisse deviner le titre même, l'enquête a visé de dévoiler la façon dont nos jeunes universitaires, étudiants notamment, se représentent la démocratie et certains sujets se rapportant à cette notion. La démocratie, en tant que «concept», d'abord, et en tant que «mode de gouvernement», ensuite. L'étude est modeste donc, plutôt descriptive, voire même exploratoire, et ne prétend d'aucune façon que ce soit à répondre à la multitude de questions que pose ce grand thème à la réflexion en générale, et à la recherche universitaire, tout particulièrement. Toutefois, et en dépit des nombreuses réserves que l'on pourrait faire à son égard, comme pour le choix du thème lui-même, et pourquoi pas ?, l'approche, la taille de l'échantillon (75 étudiants et étudiantes) et donc à sa représentativité, etc., nous estimons que ce que nous avons pu constater par ce travail vaut le coup d'être partagé avec nos compatriotes, car nous sommes convaincus qu'il permet, un tant soit peu, de faire une idée, certes partielle, voire même partielle, mais une idée quand même sur ce que pense la très jeune génération universitaire de ce grand sujet qu'est la «démocratie».

Ainsi, et au-delà des éléments théoriques et méthodologiques que nous avons publiés dans l'article que nous avons précédemment évoqué et que nous avons choisi d'écarter dans ce bref compte-rendu, la question principale à laquelle nous avons tenté de répondre à travers cette modeste étude était la suivante : Comment les jeunes universitaires algériens se représentent-ils la démocratie en tant que concept et en tant que mode de gouvernement ? Une question principale que nous avons «scindée» en trois questions «partielles» : 1- Comment les jeunes universitaires algériens se représentent-ils la démocratie ? 2- Quelles sont les attitudes de ces mêmes jeunes vis-à-vis de la démocratie en tant que mode de gouvernement ? et 3- Quelles sont les catégories que l'on peut distinguer au sein des jeunes universitaires algériens par rapport à ces représentations et ces attitudes ?

Avant réalisé notre enquête par le biais d'un questionnaire avec un échantillon composé de 75 étudiants (21 jeunes hommes et 54 jeunes femmes), âgés de 19 à 30 ans, nous remercions beaucoup pour la précieuse aide qu'ils nous avaient très généreusement

accordée, voici donc les conclusions auxquelles nous nous sommes parvenus au terme de notre étude. Conclusions qui, certes, nous l'avons déjà noté, sont loin de refléter fidèlement la situation dont il s'agit mais dont notre intuition nous dit qu'elles ne devraient pas en être très loin.

Comment les jeunes universitaires algériens se représentent-ils la démocratie ? Suivant le conseil du célèbre politologue italien Giovanni Sartori (Théorie de la démocratie, Paris, Armand Colin, 1973, p.6.), selon lequel il est important de s'intéresser aux définitions quand il s'agit de la démocratie, car celle-ci est un mode de gouvernement qui s'appuie sur un large consensus et que ce consensus, à la longue, sera influencé par l'idée que les électeurs se font de ce qu'est la démocratie «authentique», les deux premières questions que nous avons posées à nos enquêtés portaient sur la façon dont ils conçoivent cette notion et sur les idées qu'elle leur inspire.

Ainsi, à la question : Que signifie pour vous la démocratie ? La première remarque que l'on peut noter concernant les réponses de nos enquêtés est le fait que la quasi-totalité d'entre eux ont bien donné une réponse dans laquelle chacune des jeunes femmes et chacun des jeunes hommes a livré sa conception. En effet, si pour les uns la démocratie veut dire «Liberté d'expression» ou «la participation du peuple dans la conception des politiques de l'État», pour d'autres, elle signifie «le gouvernement du peuple par le biais de ses représentants», «des élections pluralistes et le multipartisme», «l'alternance au pouvoir» ou «la liberté de conviction et la diversité des opinions». Plus qu'une simple définition, certains de nos enquêtés sont allés jusqu'à la considérer comme «un facteur de progrès et de prospérité des peuples». Ainsi, une des étudiantes déclara que pour elle «la démocratie signifie une chose très importante car elle permet de défendre les droits des peuples», alors que pour un de ses collègues, elle est «un facteur de développement et là où elle se trouve, se trouve la liberté et la prospérité».

Quant à la question : Quelles sont les idées qui vous viennent à l'esprit quand vous entendez prononcer le mot «Démocratie» ? Là, nous avons constaté une différence sensi-

ble entre les réponses des jeunes femmes, d'une part, et celles des jeunes hommes, d'autre part. En réalité, trois mots essentiels peuvent résumer les réponses de nos enquêtés : la «liberté», la «participation» et l'«égalité». Mais c'est au niveau de leur importance, selon leur fréquence, que les choses n'ont pas été les mêmes selon qu'il s'agit d'une «fille» ou d'un «garçon».

Ainsi, si le mot «liberté» a été le plus évoqué par les deux sexes, c'est celui de la «participation» qui vient en deuxième position et celui de l'«égalité» en troisième position chez les «garçons». Alors que c'est l'inverse chez les «filles», où le mot «égalité» est venu en deuxième position alors que la «participation» est arrivée à la troisième place. Plus que cela, selon les réponses obtenues, c'est chez les jeunes femmes universitaires que la «Démocratie» semble jouir d'une image plus positive que chez leurs homologues de l'autre sexe. Comme exemples à cet égard, si la position des premières peuvent être résumée par cette déclaration d'une d'elles : «La démocratie me rappelle la liberté d'expression», celle des seconds peut être représentée par celle-ci : «La démocratie me rappelle le moyen par lequel on fait dormir le peuple.»

Pour aller plus loin dans la connaissance des attitudes des jeunes universitaires vis-à-vis de la «Démocratie», nous leur avons posé ces deux autres questions : Pensez-vous que la Démocratie présente des avantages ?, et : Estimez-vous que la démocratie a des inconvénients ? À la première question, la majorité de nos enquêtés (91%) avait répondu par l'affirmative. Alors que 9% seulement avaient répondu par la négative. En revanche, à la deuxième, 56% seulement avaient considéré que «La démocratie avait des inconvénients». Autant dire que si on se réfère à ces réponses, il semble bien que la notion jouit bel et bien d'un avis largement positif chez les jeunes universitaires algériens.

Mais : Quels sont ces «avantages» ? et : Quels sont ces «inconvénients» ? Pour nos enquêtés, les «avantages» de la démocratie ont pour noms, notamment, de : «liberté», «égalité», «l'alternance du pouvoir», «la justice» et «la stabilité politique». Quant aux «inconvénients» deux d'entre eux ont été

les plus évoqués : 1- «la destruction des valeurs culturelles locales» car si la démocratie offre plus de liberté, elle risque, selon eux, de permettre aux gens de «s'attaquer aux valeurs morales, aux convictions communes et aux traditions de la société». Et, 2- «La menace de la stabilité politique et l'atteinte à l'autorité de l'État». En effet, et selon les jeunes universitaires interviewés, et en dépit des avantages, la démocratie est, comme chez une des étudiante, susceptible «de mener à des dépassements et au non respect des institutions de l'État», ou, comme l'annonce un de ses collègues, «de mener à des changements trop fréquents des gouvernements et donc à la paralysie du pouvoir et de l'État.»

Justement, et pour avoir une idée encore plus claire sur la position de cette catégorie de jeunes par rapport à notre sujet, une question «directe» leur a été posée : «Pensez-vous que la démocratie est un bon mode de gouvernement ?» Si nous nous référons à la réponse de nos enquêtés, la position est nettement favorable. Car c'est le «Oui» qui l'a largement emporté atteignant 83% des réponses contre 17% de «Non». Ainsi, ceux qui l'ont considéré comme un «bon mode de gouvernement» considèrent que c'est lui le mode qui permet : «au peuple de participer au pouvoir», de «prévenir les dépassements des gouvernements» et d'ouvrir la voie au gouvernés de s'exprimer librement. Quant à ceux qui pensent que la démocratie n'est pas un «bon mode de gouvernement», ils justifient leur position par deux raisons essentielles.

La première, est qu'«aucune expérience démocratique arabe ne leur a prouvé le contraire» où «la démocratie n'a permis d'arriver au pouvoir qu'à ceux qui visaient leurs propres intérêts» et où «la démocratie n'a été que de simples slogans creux». Quant à la deuxième raison, qui fait, selon les jeunes universitaires, que la démocratie n'est pas un bon mode de gouvernement, c'est celle qui émane de la position de ceux qui la considèrent comme un mode qui ne pourrait être efficace que chez ceux qui l'ont vu naître et non chez les autres nations. Autrement dit, pour ces jeunes, «la démocratie est née en Occident et c'est en Occident seulement qu'elle est et sera efficace et non dans pays comme les nôtres.» Cela voudrait-ils que «nos pays ne sont pas prêts à la démocratisation ?»

Suite en page 7

*Sociologue Université d'Annaba

Les jeunes universitaires algériens et la démocratie : représentations et attitudes

Suite de la page 6

Si, pour un peu plus de 28% de nos enquêtés, la réponse est affirmative, pour la majorité d'entre eux (72%), la réponse est «Non». Autrement dit, pour la majorité de nos enquêtés, nos pays sont prêts à la démocratie. Toutefois, il faut remarquer qu'ici on est un peu loin des taux dépassant les 90% des avis favorables concernant la démocratie en tant qu'idée ou valeur. En effet, si pour la majorité de nos enquêtés rien n'empêche les pays arabes d'adopter le mode démocratique, pour 28% d'entre eux les choses ne semblent pas aussi simples que cela. Ainsi, si ceux qui estiment que ces pays sont en mesure d'adopter la démocratie comme mode de gouvernement, croient que «les sociétés arabes ont suffisamment évolué pour ne plus accepter la domination et la dictature», tel que le disait une des étudiantes, et pensent même que «la religion musulmane, qui est celle de la majorité de ces pays, encourage l'adoption des valeurs démocratiques», tel que l'annonce une autre, ceux qui pensent que ces pays ne sont pas encore prêts pour adopter ce mode voient que c'est au niveau des «mentalités» que les choses semblent encore «immatures». Mentalités encore «imprégnées» dans «le traditionalisme», «le tribalisme», «l'autocratie» et «l'unitarisme». C'est d'ailleurs cela qui expliquerait à leurs yeux le règne de ces régimes «dictatoriaux» et «totalitaires» dans ces pays où l'opposition et les opposants sont «réprimés».

Toujours pour mieux cerner les représentations des jeunes universitaires concernant le thème de notre étude, nous leur avons posé cette question : Y a-t-il un régime meilleur que celui de la démocratie ? Comme pour leur réponse à la question précédente, 73% de nos enquêtés ont répondu par la négative alors que les autres, c'est-à-dire les 27% d'entre eux, ont répondu par «Oui». Autrement dit, il semble bien que la majorité de nos enquêtés estime qu'aucun autre régime n'est meilleur que celui qui s'appuie sur les valeurs démocratiques, même si une très forte minorité estime que d'autres régimes peuvent lui être préférés. Pour voir plus clair, nous avons demandé à ces derniers de nous dire quel est le régime qu'ils estiment meilleur que celui de la démocratie. Selon leurs réponses, quatre groupes peuvent être distingués. Le premier, le plus minoritaire, estime que la «Dictature» est le régime le plus efficace. Selon les éléments qui ont donné cette réponse, la dictature est le régime qui «garantit la stabilité nécessaire pour le développement et la prospérité». Contrairement à la démocratie qui n'est qu'«anarchie» et «laissez-aller». Le deuxième groupe est celui que forme ceux qui ont répondu «le régime royal». En effet, pour ces jeunes universitaires, le «Royaume» est un régime capable de réaliser «la justice sociale et le développement sans s'occuper de la liberté d'expression». Pour ces enquêtés, le modèle est celui incarné par les régimes du Golfe. Quant au troisième groupe, dont les éléments croient que la démocratie n'est pas le meilleur régime politique, il est formé par ceux qui pensent que le meilleur mode de gouvernement est celui qu'ils appellent «islamique» où la «choura» remplacera la démocratie. Car, estiment-ils, c'est le régime le plus apte à «assurer la justice et l'égalité» entre les citoyens du pays. Plus que cela, pour certains d'entre il est le régime le plus «légitime» pour les peuples musulmans. Notons que cet avis est en contradiction totale avec un certain nombre de nos enquêtés qui justifient leur attitude positive vis-à-vis de la «démocratie» par la ressemblance de ces valeurs avec les valeurs «islamiques».

Le quatrième groupe, dont les éléments estiment que la démocratie ne constitue pas le meilleur mode de gouvernement, il comprend ceux qui pensent que le meilleur mode serait celui où on réussirait de «faire une synthèse entre les valeurs de la démocratie moderne et celles de la société». Une sorte de régime «démocratique» avec le respect de ce qu'ils considèrent comme valeurs culturelles «fondamentales» de la communauté. Pour mieux comprendre : Ceci est donc le résumé de la manière dont les jeunes universitaires algériens questionnés dans le cadre de cette étude se représentent la démocratie,



en tant que valeur et en tant que mode de gouvernement et leurs attitudes à son égard.

Attitudes qui sont dans l'ensemble très favorables même s'ils estiment, jusqu'à une certaine mesure, d'une part, que nos sociétés ne semblent pas encore prêtes pour ce mode de gouvernement et les valeurs qui le sous-tendent, et d'autre part, qu'une synthèse entre cette valeur et celles de la société serait nécessaire. Essayons dans ce qui va suivre de comprendre encore mieux ces représentations et ces attitudes en les reliant à certaines caractéristiques sociales des jeunes étudiants. Autrement dit, si telles ont été leurs représentations et leurs attitudes, peut-on savoir qu'est-ce qui fait que ces représentations et ses attitudes varient d'un jeune universitaire à un autre ? Pour donner quelques éléments de réponse à cette question, nous avons choisi quelques variables qui nous ont semblé pertinentes ou, plus exactement, susceptibles d'être pertinentes. Ainsi, notre choix a été porté sur les variables suivantes : 1- le sexe ; 2- l'âge ; 3- l'activité professionnelle de la mère ; et 4- l'origine géographique du jeune universitaire. D'autres variables, aussi importantes que celles sur lesquelles notre choix a porté, auraient pu être retenues. Toutefois, nous nous sommes limités à ces quatre caractéristiques par souci de simplification en évitant d'allonger inutilement la liste des variables dans la mesure où celles que nous avons choisies permettent d'atteindre l'objectif de notre travail, à savoir déceler l'influence des appartenances socioculturelles des jeunes universitaires sur leurs conceptions et leurs attitudes vis-à-vis de la notion de démocratie.

En ce qui concerne la variable du sexe des enquêtés, dans l'ensemble, nous avons constaté que les représentations des «jeunes femmes» universitaires et leurs attitudes vis-à-vis de la «Démocratie» sont nettement plus favorables que celles des «jeunes hommes» universitaires. Et même au niveau de leur avis concernant «si les pays arabes sont prêts ou non à l'adoption de la démocratie» où nous avons noté une attitude légèrement plus «déçue» chez les «filles» que chez les «garçons».

Quant à la position selon l'âge des enquêtés et en distinguant entre trois catégories à savoir, celle dont les âges varient entre 19-22, 23-26 et 27-30 ans, nous avons constaté une nette différence dans les représentations et les attitudes des jeunes universitaires

interviewés. Ainsi, ce sont les plus jeunes d'entre eux dont l'âge varie entre 19-22 qui ont affiché les positions les plus positives envers la démocratie et ses valeurs. Ils sont suivis respectivement par la catégorie des 23-26 et, enfin, par celle des 27-30 ans. Toutefois, une question est à ce propos inévitable. Ces attitudes plus positives vis-à-vis de cette valeur qu'est la démocratie chez les plus jeunes, est-elle propre aux nouvelles générations ou seraient-elles uniquement liées à l'âge des jeunes universitaires ? Autrement dit, sont-elles positives et que dorénavant la «revendication démocratique» va connaître une augmentation chez les générations futures où vont-elles connaître une «modération» grâce au rôle de socialisation que vont jouer les différentes institutions sociales, culturelles et politiques et amener donc à leur diminution avec l'âge tel que le suggèrent la plupart des études qui mettent le point sur la décroissance de l'«ardeur» politique des âgés par rapport aux plus jeunes ?

La troisième variable, à laquelle nous avons choisi de relier les attitudes de nos enquêtés, est celle de la position professionnelle de la mère. Autrement dit, et considérant que le travail de la mère à l'extérieur loin de la stricte sphère domestique est généralement considérée comme l'un des grands changements apportés par la vie moderne, nous avons décidé de voir les attitudes des jeunes universitaires selon que leur mère travaille (ou a travaillé) ou non, hors du foyer familial. Ainsi, et d'une façon nette, il nous a été donné de constater que les attitudes des enquêtés dont la mère travaille ou a travaillé (13 sur 75) étaient plus favorables à la démocratie par rapport à celles dont la mère avait toujours été une «femme au foyer».

La dernière variable que nous avons choisie pour la mettre en corrélation avec les attitudes des enquêtés par rapport aux valeurs démocratiques est celle de l'origine géographique en distinguant entre les deux origines principales «rurale» et «citadine». Ainsi, en ayant à l'esprit le fait que la démocratie moderne a été dans l'ensemble une œuvre «urbaine», nous avons voulu voir à quel degré les attitudes des jeunes universitaires par rapport à la valeur «démocratique» pourraient varier selon qu'ils soient «ruraux» ou «citadins». Là aussi, il nous a été donné de constater que les positions et attitudes des «citadins» ont été plus favorables que celles de leurs collègues «ruraux» même si, il faut le reconnaître, dans no-

tre cas, les différences n'ont pas été très fortes.

Conclusions : Après cette brève analyse des représentations et attitudes de quelques jeunes universitaires algériens concernant la «démocratie» en tant que valeur abstraite et en tant que mode de gouvernement, que peut-on en retenir ? À notre avis, il est possible de dire que dans l'ensemble, il nous a été permis de dévoiler que les positions de nos enquêtés, et travers eux probablement une bonne partie de leur catégorie, ont été largement favorables à cette notion et un peu plus chez les «filles» que chez les «garçons», ainsi que chez les plus jeunes que chez les plus âgés, chez les «citadins» que chez les «ruraux» et chez ceux dont la mère a ou avait une activité professionnelle que chez ceux dont la mère qui a toujours était une «femme au foyer». En outre, nous avons constaté à cet effet une certaine différence entre la «hiérarchie» des aspirations liées à la «démocratie» entre les jeunes hommes, d'une part, et les jeunes femmes, de l'autre. Ainsi, si chez les premiers celle de la «participation» dans la gestion des affaires du pays a occupé une place élevée, c'est celle de la «justice» qui était à ce rang élevé chez les secondes. Mais c'est la «liberté» qui a occupé le sommet de la hiérarchie chez les enquêtés des deux sexes.

Toutefois, et malgré ces positions largement favorables des deux groupes, «hommes» et «femmes», à propos de la valeur «démocratie» et le mode de gouvernement qu'elle incarne, cela n'a pas empêché de constater deux autres réalités, à notre avis, importantes. La première est qu'une bonne partie, la moitié environ de notre échantillon, considère que les pays comme le notre «ne sont pas encore prêts à l'adoption de la démocratie» comme mode de gouvernement par manque de «traditions». Cette position semble avoir été renforcée par les résultats des expériences vécues pas plusieurs pays de la région durant ces dernières années. La seconde est que la majorité de nos enquêtés semble préférer, en dépit de sa position favorable à propos de la «démocratie», une sorte de jonction, de synthèse, entre les valeurs démocratiques et les valeurs de la société, les plus importantes à leurs yeux, pour mettre au point un mode de gouvernement qui serait en mesure de répondre à leurs aspirations ou, d'une part, la «liberté», la «participation», la «justice»...etc., seraient assurées, et où, d'autre part, les principales valeurs traditionnelles ne seraient pas sacrifiées.

Hacène Merani

Boumerdès Les bibliothèques universitaires à l'heure du numérique

La Semaine numérique des bibliothèques universitaires a été lancée, dimanche à l'Université M'hamed-Bougara de Boumerdès, en présence de chercheurs, d'experts, d'étudiants et de représentants de plusieurs bibliothèques et établissements d'enseignement supérieur.

Dans son allocution d'ouverture de cette manifestation, le recteur de l'université, Noureddine Abdelbaki, a indiqué que cette 1ère édition du genre à l'université de Boumerdès, "vise à tracer une feuille de route pour le développement et la promotion de la recherche scientifique à travers l'intégration du numérique et de l'intelligence artificielle (IA) dans le travail des chercheurs et des établissements universitaires".

Il a ajouté que cette semaine se veut avant tout une initiative d'information et de sensibilisation destinée aux étudiants et aux enseignants, afin d'encourager l'usage des outils numériques et de diffuser la culture de la digitalisation et de l'intelligence artificielle dans le milieu universitaire, en général.

L'événement, qui se poursuivra

jusqu'au 23 octobre à la salle des conférences de la bibliothèque centrale de l'université, comprend plusieurs expositions, axées notamment sur les bases de données et les systèmes nationaux de documentation à distance, les services interactifs des bibliothèques ainsi qu'une présentation du dépôt institutionnel numérique "DSpace" dédié à la collecte, stockage et distribution des documents numériques.

Il s'agira, également, de la mise en exergue des catalogues numériques, le catalogue collectif d'Algérie (CCDZ), les équipements des bibliothèques numériques, et la base de données "Iqraa" relevant de l'Office national des publications universitaires (OPU).

Une exposition de livres en anglais et une formation destinée aux étudiants sur la recherche documentaire et la rédaction scientifique à l'aide d'outils numériques, figurent au même programme, outre des conférences quotidiennes animées par des spécialistes sur divers domaines liés aux sciences, au numérique et à l'intelligence artificielle.

L'UNIVERSITÉ AU CŒUR DE L'ÉMERGENCE :

Entre discours économique et stratégie scientifique

Par Mohand-Tahar Belaroussi (*)

Docteur en micro-électronique

L'émergence ne se décrète pas, elle se construit par la maîtrise du savoir et de la technologie.

L'émergence économique d'un pays ne saurait se décréter ni se mesurer à l'aune d'indicateurs conjoncturels. Elle se bâtit sur une architecture cohérente où l'université occupe une place centrale, non pas comme simple pourvoyeuse de diplômés, mais comme acteur stratégique de la transformation scientifique et technologique. Cette dimension, souvent proclamée mais rarement structurée, constitue le véritable test de crédibilité des politiques de développement. Dans un monde régi par l'interdépendance des économies et la circulation mondiale des connaissances, la souveraineté nationale ne se définit plus par le repli, mais par la capacité à maîtriser les leviers de la science et de la technologie (S&T).

La récente contribution du Pr. Kamel Baddani, publiée le 6 octobre 2025 dans *Le Soir d'Algérie* sous le titre « Le rôle et la place de l'enseignement supérieur dans l'émergence d'une économie », rappelle avec force le rôle de l'enseignement supérieur dans la construction d'une économie émergente. L'auteur y expose une vision institutionnelle axée sur la formation, l'entrepreneuriat et la dynamique régionale des universités. Si ce diagnostic traduit une volonté d'ancrer l'université dans le développement national, il repose néanmoins sur une conception essentiellement économique de l'émergence, centrée sur la croissance et les performances macroéconomiques. Or, à l'ère d'une interdépendance croissante des nations, aucune souveraineté ne peut se réduire à l'autarcie économique : elle se construit par la maîtrise des connaissances, des technologies et des capacités d'innovation.

Plusieurs analyses récentes l'ont souligné : la puissance d'un pays dépend moins de ses ressources naturelles que de sa faculté à transformer la recherche scientifique en valeur économique et sociale. C'est dans cet esprit qu'il convient d'interroger le rôle réel de l'université algérienne dans la trajectoire d'une économie dite émergente.

1. UNE ÉMERGENCE ÉCONOMIQUE À L'ÉPREUVE DE LA COHÉRENCE STRATÉGIQUE

La contribution du Pr. Kamel Baddani présente une série d'indicateurs macroéconomiques censés attester du statut émergent de l'économie nationale : croissance soutenue du PIB, diversification industrielle, stabilité des prix, hausse du PIB par habitant, investissements manufacturiers. Ces données, réelles et encourageantes, traduisent une vitalité économique certaine. Mais elles relèvent davantage du bilan conjoncturel que d'une stratégie structurelle.

L'émergence, dans son acception la plus rigoureuse, ne se résume pas à une croissance comptable ; elle suppose un changement de paradigme productif, fondé sur la connaissance, la technologie, l'innovation — et son instrument privilégié le transfert de technologie — et la propriété intellectuelle. Autrement dit, ce n'est pas la courbe du PIB qui fonde l'économie émergente, mais la capacité d'un pays à produire, adapter et valoriser la science dans ses chaînes de valeur. Plusieurs analyses récentes ont montré que la durabilité du développement dépend moins de l'abondance des ressources ou de la taille du marché que de la cohérence

entre politiques industrielles, scientifiques et éducatives. C'est cette cohérence — et non la seule accumulation d'indicateurs — qui distingue une économie véritablement émergente d'une économie simplement en expansion.

Le dernier rapport de l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (OMPI) illustre ce décalage : en 2025, l'Algérie se maintient, pour la deuxième année consécutive, à la 115 place sur 139 pays dans le *Global Innovation Index*, loin derrière le Maroc, Maurice ou l'Afrique du Sud. Ce positionnement met en lumière le décalage entre le discours sur l'émergence et la réalité des capacités d'innovation — et souligne l'urgence d'une politique scientifique mieux intégrée aux choix économiques.

En ce sens, l'Algérie se trouve à la croisée des chemins : elle affiche des performances macroéconomiques solides, mais doit encore bâtir les fondations d'une véritable économie de la connaissance. L'émergence durable se joue moins dans les chiffres que dans la gouvernance, la vision et la capacité à articuler science, innovation et production. C'est à ce niveau que la planification scientifique et la structuration de la recherche-développement (R&D) deviennent décisives : elles déterminent la capacité réelle d'un pays à transformer sa croissance en émergence durable.

2. L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ENTRE FORMATION ET INNOVATION : UNE VISION PARTIELLE

Le Pr. Baddani énumère les leviers par lesquels l'enseignement supérieur peut contribuer au développement : formation du capital humain, promotion de l'entrepreneuriat, transfert de connaissances, développement régional, diffusion de la culture de l'innovation. Ces orientations, pour nécessaires qu'elles soient, traduisent une approche essentiellement fonctionnelle de l'université — envisagée comme un instrument de la croissance économique plutôt que comme un acteur stratégique de la souveraineté scientifique et technologique.

Cette redéfinition du rôle universitaire n'est pas propre à l'Algérie : dès les années 1980, plusieurs pays européens ont constaté la nécessité de repenser le concept même d'université. Comme le souligne le Pr. Olivier Cogels dans son ouvrage *Tech-nologie belge : Agonie ou renaissance ?* (1990), la massification de l'enseignement supérieur a entraîné une dispersion de la recherche scientifique, obligeant les universités à sortir d'une logique « touche-à-tout » pour s'inscrire dans des environnements de recherche plus spécialisés, connectés au secteur productif et ouverts à l'innovation technologique.

Or, dans les économies qui ont réussi leur mutation — de la Corée du Sud à Singapour — les universités ne se limitent pas à former des étudiants entreprenants destinés à devenir propriétaires de petites et moyennes entreprises (PME) ou à servir de structures d'appui à la R&D : elles orientent et structurent l'innovation. Les universités y sont connectées à des centres technologiques, des clusters industriels et des fonds de capital-risque, au cœur des écosystèmes d'innovation. Elles produisent de la connaissance, mais aussi de l'innovation.

En Algérie, les initiatives actuelles (incubateurs, spin-off, formations à l'entrepreneuriat, maillage régional des établissements) constituent des avancées positives qui doivent être suivies d'une mise en œuvre effective, mais demeurent fragmentées. Leur efficacité reste tributaire d'une gouver-

nance scientifique claire, d'un financement pérenne de la recherche et d'une stratégie nationale d'innovation articulée autour de priorités scientifiques et technologiques identifiées.

Comme le montrent les expériences asiatiques, la réussite d'une politique scientifique ne se mesure pas seulement au nombre de diplômés ou de brevets, mais à la cohérence du système : la capacité à relier universités, laboratoires et entreprises dans un même effort d'industrialisation fondé sur la science. Dans les économies avancées, la R&D tire sa vitalité de son ancrage dans l'entreprise. C'est au sein de cette dernière que s'opèrent les transformations concrètes des idées en innovations, des connaissances en produits et des brevets en compétitivité.

L'entreprise, plus encore que l'université, agit comme la locomotive du développement économique et social, à travers ses capacités internes de recherche, d'adaptation technologique et de transfert de technologie — son instrument privilégié. Dès lors, une politique nationale de R&D ne saurait se limiter à stimuler la recherche académique : elle doit avant tout encourager les entreprises à investir, à innover et à coopérer avec les laboratoires universitaires. C'est cette articulation entre science, industrie et services scientifiques et technologiques (SST) — incluant normalisation, métrologie, contrôle qualité et brevets — qui fonde la cohérence d'un système national de recherche et d'innovation (SNRI) et qui conditionne la crédibilité d'une stratégie d'émergence fondée sur le savoir.

De telles démarches rappellent, sous d'autres latitudes, les propositions formulées par le Pr. Olivier Cogels en faveur de la création de consortiums interuniversitaires et industriels dans des domaines stratégiques — des technologies de l'information et de la communication aux nouveaux matériaux — destinés à concentrer les moyens, revaloriser la recherche et freiner la fuite des cerveaux. Ces structures trouvent aujourd'hui leur équivalent dans les pôles technologiques et de compétitivité que de nombreux pays, y compris ceux du Sud, développent pour renforcer l'interaction entre la recherche publique, l'entreprise et la formation.

L'Algérie pourrait s'engager dans cette voie en construisant un écosystème d'innovation reposant sur des pôles intersectoriels et multidisciplinaires — véritables réseaux de formation, de recherche fondamentale et appliquée, et d'innovation technologique. Chaque secteur d'activité devrait disposer de ses propres réseaux transsectoriels, assurant la cohérence entre l'enseignement supérieur, la recherche et la production.

Mais sans un environnement scientifique et professionnel attractif, ces efforts risquent d'être compromis. Cette fragilité du système se manifeste surtout par la fuite continue des talents. Chaque année, des milliers d'ingénieurs et de jeunes chercheurs formés en Algérie choisissent de s'expatrier, faute de perspectives professionnelles et d'un environnement scientifique stimulant. Ce phénomène, largement dénoncé par les acteurs du numérique et de la recherche, illustre les limites d'un modèle où la compétence formée ne trouve pas sa place dans l'économie nationale. Préserver cette « matière grise » exige donc bien plus que des incitations symboliques. Il s'agit d'établir une politique cohérente de valorisation du capital humain, capable de relier formation, recherche et emploi qualifié dans une même dynamique d'émergence. Elle appelle à repenser en profondeur les conditions de travail, la reconnaissance et les perspectives offertes

aux jeunes chercheurs. Sans cette architecture stratégique, les efforts de l'université et de la recherche risquent de rester dispersés — alors même qu'ils devraient constituer la colonne vertébrale de la souveraineté nationale. C'est à ce niveau que se joue désormais la redéfinition du rôle de l'université — non plus simple exécutante de politiques sectorielles, mais institution pleinement intégrée dans la planification scientifique nationale. C'est cette transition — de la participation dispersée à l'action stratégique concertée — qui ouvre la voie à une université capable d'assumer sa part de responsabilité dans la construction de l'émergence. Cette réflexion trouve un écho particulier dans la nécessité de repenser la gouvernance scientifique nationale.

3. PLANIFICATION SCIENTIFIQUE ET GOUVERNANCE DE LA RECHERCHE

L'université, aussi performante soit-elle, ne peut être le moteur d'une économie émergente sans une planification scientifique cohérente et une gouvernance claire de la recherche et de l'innovation. Cette dimension, peu abordée dans la contribution du Pr. Baddani, constitue pourtant le socle invisible mais décisif de toute stratégie de développement durable.

Dans les pays d'Asie-Pacifique, la prise de conscience de cette nécessité a conduit, dès les années 1980, à la création du réseau STEPAN (Science and Technology Policy Asian Network), destiné à former des cadres capables d'intégrer la S&T dans la planification économique nationale. Comme le rappelle le Dr V. Chandra, son ancien coordinateur : « Le réseau a comblé un vide critique en créant une langue commune pour la politique scientifique. Avant STEPAN, moins de 10% des décideurs de la région maîtrisaient les outils de gestion de la S&T. En une décennie, nous avons formé une génération capable d'intégrer la recherche dans les plans de développement. » Cette expérience montre que la planification scientifique n'est pas un exercice administratif, mais bien un acte politique et stratégique. Elle exige une vision d'ensemble, un pilotage de haut niveau, et une capacité à relier la recherche aux besoins économiques, sociaux et industriels.

L'Algérie gagnerait à s'inspirer de cette démarche : la professionnalisation de la gouvernance scientifique, la définition claire des priorités technologiques, la coordination intersectorielle, et la formation de décideurs compétents constituent les conditions indispensables d'une montée en puissance du SNRI. Comme le souligne un rapport de l'Unesco sur la planification scientifique et technologique, la gestion de la R&D nationale relève avant tout d'un processus politique et stratégique, non d'un simple exercice administratif. Elle doit s'appuyer sur des méthodes rigoureuses de programmation, impliquant : - la définition d'objectifs socio-économiques mesurables ; - la sélection de priorités technologiques nationales ; - et la coordination intersectorielle entre les ministères, les universités et les entreprises. Ces approches, largement diffusées à travers les programmes de formation de l'Unesco depuis les années 1980, visent à doter les pays en développement d'une capacité d'orientation et de pilotage autonome de leur R&D.

M.T.B.

UNIVERSITÉ M'HAMED BOUGARA DE BOUMERDÈS

Semaine numérique des bibliothèques universitaires



La première édition de la Semaine numérique des bibliothèques universitaires a été lancée, dimanche, à l'université M'hamed Bougara de Boumerdès, en présence de chercheurs, d'experts, d'étudiants et de représentants de plusieurs établissements d'enseignement supérieur. Cet événement d'envergure marque une étape importante dans la modernisation du système documentaire universitaire et dans la promotion des usages numériques au sein des campus algériens.

Dans son allocution d'ouverture, le recteur de l'université, Nourredine Abdelbaki, a expliqué que cette manifestation « vise à tracer une feuille de route pour le développement et la promotion de la recherche scientifique à travers l'intégration du numérique et de l'intelligence artificielle (IA) dans le travail des chercheurs

et des établissements universitaires ». Il a précisé que cette initiative s'inscrit dans la stratégie nationale de transformation digitale de l'enseignement supérieur, en encourageant une meilleure maîtrise des outils technologiques au service de la connaissance et de la recherche.

Cette semaine, qui se poursuivra jusqu'au 23 octobre à la salle des conférences de la Bibliothèque centrale, comprend plusieurs expositions mettant en avant les bases de données et les systèmes nationaux de documentation à distance, les services interactifs des bibliothèques ainsi que le dépôt institutionnel numérique «DSpace», dédié à la collecte, au stockage et à la distribution des documents scientifiques. Les participants pourront également découvrir les catalogues numériques, notamment le *Catalogue col-*

lectif d'Algérie (CCDZ), la base de données «Iqraa» de l'Office national des publications universitaires (OPU), ainsi que les nouveaux équipements des bibliothèques numériques.

Le programme prévoit aussi une exposition de livres en anglais et des formations pratiques destinées aux étudiants sur la recherche documentaire et la rédaction scientifique à l'aide d'outils numériques modernes. Parallèlement, des conférences quotidiennes animées par des enseignants-chercheurs et des spécialistes aborderont divers thèmes liés aux sciences, au numérique, à la gestion de l'information et à l'intelligence artificielle, renforçant ainsi le rôle des bibliothèques comme acteurs essentiels de la transition numérique dans le milieu universitaire.

T.A.S.

ÉCOLE NATIONALE SUPÉRIEURE D'HYDRAULIQUE DE BLIDA

Trois lauréats du concours «Hydro-Innovation» honorés

TROIS LAURÉATS du concours «Hydro-Innovation» pour Projets Innovants ont été honorés dimanche lors d'une cérémonie de remise des prix du meilleur projet innovant, organisé par le Club des étudiants ingénieurs en irrigation de l'École nationale supérieure d'hydraulique (ENSH) de Blida.

La cérémonie, à laquelle ont participé des étudiants, des spécialistes et des opérateurs économiques, a été l'occasion de mettre en lumière les défis auxquels l'Algérie est confrontée en matière de recyclage de l'eau pour fournir des ressources alternatives. L'objectif de cet événement était de trouver des solutions innovantes aux problèmes de l'eau, alors que l'État développe un programme d'investissement pour réutiliser les eaux usées épurées dans divers secteurs, y compris l'agriculture et l'industrie.

Ce grand projet ne peut être réalisé qu'avec le développement de compétences locales et l'implication d'institutions nationales, éléments clés pour la mise en œuvre de ces stratégies. Parmi les innovations présentées par les participants, qui, par précaution, refusent d'expliquer le projet dans les détails techniques, figuraient un modèle d'intelligence artificielle qui assiste les opérateurs économiques dans leurs tâches, notamment dans le domaine du recyclage de l'eau, ainsi qu'un système technologique permettant l'élimination complète du gaspillage d'eau et la réalisation d'économies par anticipation.

L'École nationale supérieure d'hydraulique est l'un des établissements universitaires pionniers en matière de formation dans les domaines du dessalement de l'eau de mer et de la réutilisation des eaux traitées, ce qui s'inscrit dans la politique de l'État algérien, notamment compte tenu de la rareté des ressources en eau observée ces dernières années, conséquence du changement climatique. Les étudiants sont encouragés à mener des projets de recherche dans ce



domaine, particulièrement sur l'utilisation de l'eau traitée et la recherche d'alternatives pour créer de nouvelles ressources en eau non traditionnelles. «Nous encourageons également les étudiants à développer les technologies utilisées dans ce domaine, notamment en ce qui concerne les usines de dessalement», explique un responsable de l'ENSH. Selon lui, une usine de dessalement de l'eau de mer nécessite non seulement un ingénieur en irrigation, mais aussi des ressources humaines qualifiées dans plusieurs secteurs, tels que l'électrotechnique, la chimie, la biologie et l'informatique.

«Il est apparu clairement que la recherche de ressources en eau alternatives, c'est-à-dire la conservation de l'eau par le recyclage des eaux usées, nécessite la participation de multiples secteurs. C'est ce qui s'est traduit par la participation de sept équipes de recherche, composées d'étudiants en irrigation et d'autres en informatique», ajoute le même responsable. Avant la remise des prix, les étudiants présents ont eu l'occasion de suivre l'expérience d'un opérateur économique actif dans la fabrication d'équipements de dessalement de l'eau de mer et de traitement des eaux usées. Il a confirmé

que son entreprise, située dans la commune d'Ouled Salama, pouvait fournir jusqu'à 80% des équipements utilisés dans les étapes de traitement de l'eau, depuis la capture des débris, la séparation des hydrocarbures et le traitement biologique. Dans son intervention, il a encouragé les étudiants à innover pour développer ces équipements et contribuer à promouvoir la production nationale et à réduire les factures d'importation.

Dans le même contexte, Sofiane Haraoui, représentant de la SEEL et directeur de la station d'épuration de Kouba, à Alger, a appelé les étudiants à innover dans le domaine du traitement des eaux usées, mentionnant notamment le procédé de condensation dynamique pour accélérer le traitement des boues. L'intervenant a souligné que l'innovation est particulièrement importante pour l'agriculture, utilisé pour filtrer et éliminer les gros déchets des eaux usées ou brutes, protégeant ainsi les installations associées contre les blocages et les dommages.

Il a évoqué cet appareil, le premier à recevoir les eaux usées : «Nous sommes confrontés à certains comportements négatifs liés au rejet de matières solides dans les canalisations d'égout, et nous nous efforçons

constamment d'améliorer la conception de l'égout pour garantir son bon fonctionnement.»

RÈGLEMENTER

LE CADRE LÉGISLATIF

Le représentant de la SEEL n'a pas omis de souligner que certains équipements importés peuvent être incompatibles avec les eaux usées de notre pays et que la pénurie de pièces détachées est souvent rencontrée dans les stations d'épuration lors de la phase d'épaississement statique, c'est-à-dire le traitement des boues. «Cela peut entraîner l'élimination de déchets non conformes et polluants si le traitement est réalisé sans ces pièces de rechange. On attend la promulgation de la loi correspondante», a fait remarquer le même responsable.

Il a expliqué que la transition de l'État vers le traitement des eaux usées comme ressource alternative nécessite de réglementer le cadre législatif en comblant les lacunes des lois régissant l'utilisation des eaux traitées pour l'irrigation, en identifiant précisément les produits agricoles pouvant être irrigués et en promulguant une loi précisant les modalités d'élimination des boues issues du traitement effectué par les stations d'épuration. À cet égard, il a

révéillé que trois stations d'épuration à Alger fournissent de l'eau traitée à des institutions économiques actives dans la culture de jeunes plants, l'horticulture et d'autres secteurs. Cependant, le problème auquel cette wilaya est confrontée, c'est le pourcentage élevé de boues. Il a déclaré, à ce propos, que son entreprise a préparé deux grandes parcelles sur lesquelles ont été déversées 30.000 tonnes de boues. Selon lui, la production actuelle, non éliminée, est d'environ 250.000 tonnes, et aucune solution n'a encore été trouvée à ce problème.

En revanche, Sofiane Haraoui a annoncé que le ministère de l'Hydraulique travaillait à l'élaboration d'une loi réglementant l'élimination et la valorisation des boues, soulignant que leur stockage présentait des risques pour la santé des travailleurs des stations d'épuration et des riverains, ainsi que pour la responsabilité civile et pénale des gestionnaires de ces stations. Dans ce contexte, il a évoqué les plans visant à résoudre le problème des boues issues du traitement des eaux usées. «Ces eaux usées étaient auparavant utilisées dans le secteur agricole pour fertiliser les sols. Nous avons constaté que les boues extraites de la station de Reghaïa sont impropres à l'agriculture, car elles sont polluées par le déversement de déchets industriels», a tenu à préciser le responsable. Il a ajouté que la station de Hadjout, wilaya de Tipasa, testait un plan de conversion des boues en engrais naturels, mais que cette méthode ne permettait l'élimination que d'une petite quantité et restait adaptée aux petites installations.

Par contre, le responsable a proposé d'exploiter les boues dans l'industrie du ciment et de ses dérivés, ainsi que de les placer sur des sols en béton pour les sécher et en réduire le poids. Il a également évoqué la production de biogaz à partir du traitement des eaux usées, qui devrait être considérée comme une source d'énergie alternative.

Enfin, cet événement a été l'occasion de signer une convention entre l'École nationale supérieure d'hydraulique de Blida et une entreprise privée spécialisée dans la fabrication de matériel d'irrigation.

■ M. Benkedada

USTHB

Les scientifiques au chevet des villes inondables

L'Université des sciences et technologies Houari-Boumediène (USTHB) a accueilli hier un séminaire national portant sur la problématique de la perméabilité des villes dans un contexte de changement climatique et d'urbanisation rapide. Sous le thème «La ville perméable : vers une urbanisation résiliente et durable», les participants, dont des experts en urbanisme et aménagement du territoire, ont débattu des réponses possibles pour prévenir les inondations durant le début de la saison pluvieuse et améliorer la gestion urbaine.

Massiva Zehraoui - Alger (Le Soir) - Les intervenants se sont intéressés aux enjeux techniques et urbanistiques liés à la perméabilité croissante des centres urbains et des périphéries. Ils ont étudié des pistes de réaménagement urbain susceptibles de remédier aux effets des pluies intenses, notamment les dégradations des réseaux d'évacuation des eaux et le ruissellement urbain. Le séminaire a réuni des acteurs de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire, ainsi que des chercheurs et responsables institutionnels, autour de propositions concrètes pour renforcer la résilience des villes algériennes face aux épisodes hydrométéorologiques. Parmi les contributions présentées, l'équipe de l'Université des sciences et technologies, associée à la Faculté des sciences de la Terre, à l'UMR d'aménagement et d'urbanisme (LERAU) a dévoilé une approche d'aménagements intelligents pour une gestion durable du ruissellement et la prévention des inondations. Rédigée par Abbas Mansour Leila, Achouri Amine et Belaid Lies, cette étude explore les apports conjoints des infrastructures «blue-green» (eau et végétation) et des technologies intelligentes, afin d'optimiser la résilience urbaine. L'objectif est d'identifier et de comparer des expériences menées dans différentes villes ; Copenhague, Rotterdam, Singapour, puis d'évaluer leur pertinence et leur viabilité dans les contextes méditerranéens, notamment en Algérie (Boumerdès, Alger). Parallèlement, Feriel Kheira et Dr Aouissi Hani Amir ont présenté une analyse des recherches sur les inondations en Algérie. À partir de la base Web of Science et du logiciel CiteSpace, leur étude trace les tendances bibliométriques (publications, principaux auteurs, collaborations) et les domaines thématiques clés tels que l'hydrologie, la gestion des risques d'inondation, les effets du changement climatique et l'urbanisme.

Leurs résultats indiquent une croissance notable des travaux sur les inondations entre 2010 et 2026, avec une forte coopération internationale et une ample attention portée par les institutions algériennes. Ils ont souligné que «les inondations constituent un problème environnemental récurrent

et grave en Algérie, avec des retombées sociales et économiques importantes», en particulier dans les zones les plus vulnérables.

Le consensus énoncé est clair : «pour faire face à ces défis, il faut repenser la gouvernance urbaine et favoriser des mécanismes de coopération entre acteurs publics, chercheurs et collectivités locales». L'objectif est de développer des solutions intégrées qui associent recherche académique, planification urbaine et mise en œuvre opérationnelle sur le terrain. Abordant la participation citoyenne numérique à la résilience urbaine face au ruissellement pluvial, le Dr Aitika Benazzouz Belhai et Dr Ratiba Baouali ont évoqué le cas de Bordj-El-Kiffan (Alger).

Elles rappellent que les périphéries urbaines algériennes connaissent une urbanisation rapide et souvent



Photo DR

non planifiée, qui fragilise les infrastructures de base et les réseaux d'assainissement. «Le ruissellement pluvial accroît la vulnérabilité des villes lors des épisodes pluvieux, et chaque année, les habitants alertent, via les réseaux sociaux sur le manque d'entretien des égouts et les dysfonctionnements du réseau pluvial». Ces signaux, souvent ignorés par les collectivités, précèdent fréquemment des inondations récurrentes. Une étude en cours, centrée sur la commune de Bordj-El-Kiffan à l'est d'Alger, interroge

le rôle de la participation citoyenne numérique dans la construction de la résilience urbaine face au risque hydrométéorologique. L'approche combine une observation in situ, l'analyse de publications citoyennes diffusées sur Facebook et des entretiens semi-directifs avec des acteurs institutionnels, ainsi que l'exploitation de documents techniques et d'études hydrauliques concernant les quartiers Bateau-Cassé et Stamboul. «Les premiers résultats montrent une forte capacité d'alerte et de mobilisation

des habitants, contrastant avec une faible réactivité institutionnelle et l'absence de dispositifs intégrant les données citoyennes dans la gestion pluviale». Ils font émerger une forme de gouvernance locale informelle fondée sur la proximité et l'expérience vécue du risque. Ils soulignent par conséquent la nécessité de repenser la gouvernance urbaine vers des dispositifs collaboratifs qui articulent participation citoyenne et résilience territoriale.

M. Z.

إعلانات التوظيف والصفقات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إعلان عن توظيف للسنة المالية 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني

يعلن مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني الكائن مقره ببن عكنون الجزائر العاصمة، عن فتح مسابقة للتوظيف في الرتبة المبينة أدناه بعنوان السنة المالية 2025:

نمط التوظيف	الرتبة	شروط الالتحاق	عدد المناصب	التخصصات	مكان التعيين	شروط أخرى
على أساس الشهادة	أستاذ بحث قسم ب	شهادة الدكتوراه (أو شهادة معترف بها)	3	إعلام آلي / علوم التربية	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بن عكنون (الجزائر العاصمة)	الإقامة بولاية الجزائر العاصمة
			3	إعلام آلي / العلوم البيولوجية، تخصص: علم الوراثة التطبيقية/بيوكيمياء/علم البيئة والمحيط	وحدة البحث في وسائط العلوم الطبية وعلوم الطبيعة الحياة (تلمسان)	الإقامة بولاية تلمسان
			3	العلوم البيولوجية/رياضيات/هندسة الطرائق	وحدة البحث في الوسائط ونشر الثقافة العلمية (قسنطينة)	الإقامة بولاية قسنطينة
			3	الأوتوماتيك/الإنترنتيك المدمجة	وحدة البحث حول الأنظمة المدمجة (الشلف)	الإقامة بولاية الشلف
			3	إعلام آلي	وحدة البحث في علوم الممطيات والتطبيقات (بجاية)	الإقامة بولاية بجاية

المطلوب:
3- شهادة عائلية، عند الاقتضاء;
4- نسخة من بطاقة تثبت إعانة المترشح، عند الاقتضاء;
يجب أن ترسل ملفات المترشح عن طريق رسالة موصى عليها مع الإشعار بالاستلام إلى العنوان التالي: مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، 5 شارع الإخوة عيسو لثلاث ص.ب. 143، 16030 بن عكنون ولاية الجزائر أو تودع مباشرة لدى المؤسسة مقابل وصل استلام في أجل أقصاه خمسة عشرة (15) يوم عمل من أول صدور الإعلان في الجريدة.
ملاحظة:
لا تؤخذ بعين الاعتبار الملفات الناقصة أو تلك الواردة خارج أجل التسجيلات.

بالنسبة للخبرة المكتسبة في القطاع الخاص، عند الاقتضاء;
8- كل وثيقة تثبت متابعة المترشح تكوينه أكاديميا أو مهني من الشهادة المطلوبة للمشاركة في المسابقات في نفس التخصص، عند الاقتضاء;
9- كل وثيقة تثبت الأعمال أو الدراسات المنجزة من طرف المترشح في التخصص، عند الاقتضاء;
10- شهادة تثبت تفوق المترشح في دفعته، عند الاقتضاء;
11- صورتان شمسيات;
يتعين على المترشحين المقبولين نهائيا، قبل تعيينهم في الرتبة أو المناصب المترشح لها استكمال ملفاتهم إداريا بـ:
1- نسخة من شهادة الميلاد;
2- شهادتان طبيتان (الطب العام وطب الأمراض الصدرية) تثبتان أهلية المترشح لشغل المنصب

ملف المترشح:
1- طلب خطي للمشاركة في المسابقة ممضى ومؤرخ يحمل عنوان ورقم الهاتف الخاص بالمترشح مرفق بالسيرة الذاتية;
2- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية;
3- نسخة من الوثيقة التي تثبت وضع المترشح إزاء الخدمة الوطنية;
4- نسخة من المؤهل أو الشهادة المطلوبة مرفقة بكشف نقاط المسار الدراسي أو التكويني;
5- نموذج استمارة المعلومات للمشاركة في المسابقة على أساس الشهادة يتم تحميلها على أحد المواقع التالية: www.dgfp.gov.dz أو www.concours-fonction.gov.dz أو www.cens.gov.dz أو www.publique.gov.dz شهادة الإقامة حسب الولايات المحددة في الإعلان;
7- شهادات العمل التي تحدد الخبرة المهنية للمترشح، مؤرخ عليها من قبل الضمان الاجتماعي